

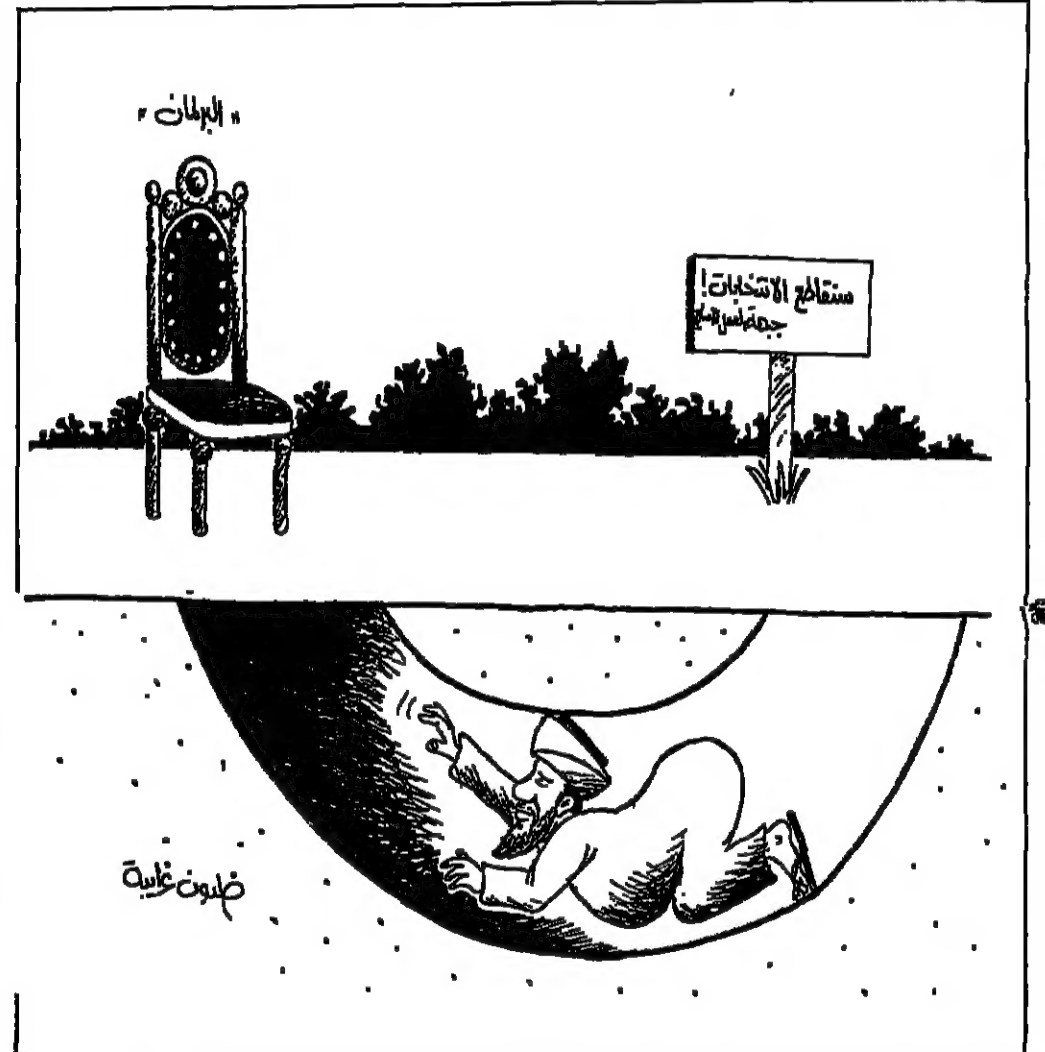
الأخوان المسلمون ومقاطعة الانتخابات التحدي الأكبر للديمقراطية والحكم النهائي لم يحد بعد نقابة الصحفيين وقانون المطبوعات الجديد: هدنة أم زوبعة في فنجان

«عسى أن تكبروا»

شبيب

«عسى أن تكبروا» شبيب...
كريمة طلال استخدمها جلاله الملك عبد الله في خطاباته
صالحيتها وانطباقها على كثير من الأزمات التي عصفت بهذا
البلد والتي خرج منها أحسن حالا وأقوى عودا. ولعل الأزمة
الحالية التي يمر بها - وللمعزلة في قرار الإخوان المسلمين
مقاطعة الانتخابات - هي امتحان آخر لقدرة الزعامة الأردنية في
التغلب على الصعاب وبفئة أخرى نحو مزيد من الحريات
والديمقراطية والتعددية والانفتاح السياسي. ونحن وإن كنا لا
نتفق مع الإخوان في مواقفهم من قضايا السلام والإصلاح
الاقتصادي فإننا نعتقد أن مطالبهم بالإصلاح السياسي
وتحقيق مزيد من الحريات هي مطالب مشروعة.
فموضوع السلام والمشاركة فيه أو عدمها هو موضوع حياة
أو موت. وخيار السلام هو خيار للحياة لأن بديل السلام الحرب
والحرب طريق للعنف والهلاك. والإصلاح الاقتصادي أيضا
قضية حياة أو موت. ففي ظل جفاف المعونات الاقتصادية ليس
للأردن أي خيار سوى إصلاح اقتصاده في اتجاه الاعتماد على
الذات وتنمية الموارد الوطنية وتحفيز العملية الاقتصادية بربوتها
من سيطرة الحكومة التي أثبتت - في كثير من الدول - عجزها
عن إدارة اقتصاد قوي. على أننا نتفق مع الإخوان وغيرهم أن
تحرير الاقتصاد لا يجب أن يقضي إلى زيادة الاحتكار أو تجميع
الثروة في أيدي فئة قليلة. من هنا فإن تقوية دور مؤسسات
الاجتماع المدني كلها - بما فيها النقابات العمالية والمهنية
والأحزاب والصحف والجمعيات بأنواعها - يصبح مطلبيا ملحا.
وهذا أيضا يتطلب برلمانا قويا يمثل تمثيلا حقيقيا لمكونات
الشعب وتطلعاته ويراقب أداء الحكومة ويساعد في مكافحة
الفساد ويعمل على تحديث التشريعات. ونحن إذ نتفق مع مبدأ
الصوت الواحد للشخص الواحد إلا أننا نعتقد أنه يجب إعادة
توزيع الدوائر الانتخابية بما يضمن عدالة التمثيل. وفي هذا كله
نؤمن بأن مؤسسة العرش ينبغي أن تكون الحكم الأخير الذي
يفصل في النزاعات بين مؤسسات المجتمع المختلفة والذي
يفضّل لكل منها أن يؤدي دوره في جو من الديمقراطية
والتعددية. ونؤمن أيضا بأن الفصل بين السلطات يجب أن يتم
وأن يصبح القضاء مستقلا استقلالاً تاماً بحيث لا يخضع إلا
لأحكام الدستور والقانون.
إن الإصلاح السياسي مبدأ شرعي وعادل إذا كان هدفه
تحقيق مشاركة أكبر لكافة الناس في تقرير مصيرهم وإدارة
شؤونهم.
ورغم أن الإصلاح السياسي هذا يصرم البعض من بعض
السلطة، إلا أنه في نهاية المطاف يؤدي إلى تحقيق مصالح أكبر
للناس والدولة مما يقضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي
والأمن الاجتماعي على المدى القريب والبعيد.

«عبد ربه» في ذمة الله وصف أسبق قضية
الشرعية تستدعي بمسراء القانونيون
بشكالية الدولة العربية على مشارف القرن (٢١)
الاقتصاد الأردني يولد من جديد



الاسلاميون ومقاطعة الانتخابات: الحكم النهائي لم يصدر بعد

عبد الله حنات *

استعدادا للانتخابات، ويستشهدون أيضاً بالتغطية الإعلامية التي يحظى بها الحزب النسوري وزعيمه في وسائل الاعلام خاصة التلفزيون ووكالة الأنباء العربية - بتر - اللذان يتبعان وزارة الاعلام. ويلاحظ هؤلاء السياسيين ان الرئيس المجالي الذي يقضي وقته في زيارات للوزارات المختلفة يتحاشى الحديث مع الاسلاميين او المعارضين الاخرين رغم توكيده على التزام حكومته بالديمقراطية والتعددية خاصة اثناء جولاته الكثيرة في العالم العربي.

ويقول هؤلاء ان فشل الرئيس المجالي في البذل في مفاوضات مع الاسلاميين او حتى في مرحلة جس نبض معهم حتى هذه

■ وبينما يصير الاسلاميون على ان يقوم المعارضون الآخرون «بتطوير موقفهم» يبدو ان حالة من الشك المتبادل تسيطر على الطرفين. فالمعارضون الآخرون - وخاصة الاحزاب الصغيرة - يخشون ان يقوم الاسلاميين في نهاية المطاف بعقد صفقة مع النظام تكون على حسابهم. ويتهمون الاسلاميين بأنهم يريدون الاستئثار بالمواجة وبالتالي جني عوائدها وحدهم. ويقول بعض المطبقين على شؤون الاسلاميين ان الاخوان لا يرغبون بتوزيع المكاسب على شخصيات من امثال السادة عبيدات والمصري او الهندس شبيلات.

وبما يذكر ان السيد شبيلات بشكل خاص انتقد الاخوان المسلمين وواجهتهم السياسي حزب جبهة العمل الاسلامي في مناسبات عديدة معييا عليهم الاشتراك في الحياة السياسية في غياب اصلاحات دستورية جديرة. الا انه عاد وامتنح في بدايات هذا الشهر الخطوة الاسلامية باتجاه المقاطعة واعرب عن تأييده لها.

ويخشى الاسلاميون طروحات السيد شبيلات - حسب ما يقوله المراقبون - لانه حاد في مطالبه بالاصلاحات الدستورية التي يحاول النظام تقاضيها لانها يمكن ان تفتح الباب على تعديلات دستورية لا حدود لها ولا يستطيع النظام قبولها. ويلقي سياسيون مخضرمون باللائمة على حكومة الدكتور عبد السلام المجالي ويتهمونها بأنها اوصلت البلاد الى هذه الازمة السياسية عبر تجاهلها لوجود الاسلاميين وامتناعها عن التواصل معهم وتفضيلها للحزب الوطني الدستوري الذي يتزعمه السيد عبد الهادي المجالي شقيق رئيس الوزراء. والجدير بالذكر ان الدكتور المجالي هو الوحيد بين رؤساء الوزارات المعنيين منذ ١٩٨٩ الذي لم يجسر مشاورات مع الاسلاميين قبل تشكيل حكومته.

ويستشهد هؤلاء السياسيين بما يقوله الاسلاميون من ان حكومة الدكتور المجالي تحوي ثلاثة وزراء من الحزب الدستوري هم وزراء الزراعة (مجحم الخريشة) والاعلام (سمير مطاوع) والثقافة (قاسم ابو عين). كما يستشهدون بالتعيينات المختلفة والتنقلات التي يقصد منها تحسين مواقع الدستوريين

التطبيع مع اسرائيل او التراجع عن سياسات التصحيح الاقتصادي او الغاء قانون الصوت الواحد فان بالامكان التوصل الى صفقة مرضية للطرفين بشأن اصلاح الدستور في اتجاه الفصل بين السلطات (وهو اقتراح ملكي في المقام الاول) ووقف الاجراءات التعسفية بحق الاحزاب واطلاق حريات التظاهر من جديد او حتى تخفيف لحكام قانون المطبوعات والنشر الذي صدر في ايار الماضي.

ويقول زعيم اسلامي متنفذ ان جماعة الاخوان تريد ان يعرف الجميع ان مطالبها ليست فورية وانه يكفي لكي يتراجعوا عن قرارهم مقاطعة الانتخابات ان يلمسوا النية ويجدوا التمهيد لدى النظام في الاتجاه نحو اصلاحات المطلوبة.

ويغني القياي الاسلامي تلميح بعض السياسيين بان قرار الاخوان امله حقيقة ان ٦٣٪ من قواعدهم تؤيد المقاطعة بقوة وان مشاركتهم في الانتخابات وامتناع انصارهم عن التصويت لصالح مرشحيهم سيكلفهم غاليا. ويقول ان قرارهم املته الأوضاع الاقتصادية السيئة، التي آلت اليها احوال الازنيين والاتجاه نحو ما وصفه بعلمة الدولة وتعمير العلاقات مع اسرائيل والغرب وتحويل الاردن الى دولة «تميش على هامش المضارة الغربية».

ولا يخفي الاسلاميون وبغيرهم من المراقبين خشيتهم من ان يختار النظام طريق المواجهة مع الاسلاميين. فقد المم رئيس الوزراء الى هذا عندما قال لماذا يقاطع الاخوان الانتخابات، فهم جماعة خيرية وایسوا حزبا سياسيا. ولكن الكثيرين منهم يستطيعون في نفس الوقت ذلك ويؤكدون ان النظام السياسي لا يمكن له ان يستعدي حلفاء التقليديين وان يعرض الاردن لمخاطر مشابهة لتلك التي تعرض لها الجزائر ومصر. كما ان النظام لن يرضى بسمعة الدولة التي اكتسبها بجدارة عبر قدرته تحقيق قدر من الديمقراطية والتعددية السياسية واحتواء التطرف الاسلامي. والاسلاميون يعتقدون ان هذه النقطة في صالهم. على انهم يؤكدون انه سواء اختار النظام المواجهة او التجاهل فانهم لن يتراجعوا عن مطالبهم بل سيطورونها. ويؤكدون فوق هذا كله انهم انما يستخدمون حقهم كقوة سياسية فاعلة لاحداث ما يعتقدون انه التغيير المناسب. وبينما يذكر الاسلاميون النظام بانهم كانوا يوما صمام اسان ضد ظهور اي تطرف في المجتمع الاردني فانه «لا بد ان تزداد حالة الاحباط التي يعاني منها الازنيون اذا لم يستجيب النظام لمطالبهم».

وعلى صعيد آخر يبدو ان الاسلاميين

بعد حوالي الاسبوع من اعلان نية جماعة الاخوان للمسلمون مقاطعة الانتخابات البرلمانية لم تظهر اية اشارات واضحة على الكيفية التي سيرد فيها الحكم السياسي على هذا القرار. ورغم ان البيان الرسمي قوي اللهجة الذي اصدرته الحكومة واعلنت فيه عن نيتها عقد الانتخابات في موعدها الدستوري سواء شارك الاخوان المسلمون ام لم يشاركوا بعد حالة اللامبالاه التي اظهرها المسؤولون قبل البيان بآيام على قاعدة «من يحضر الصلاة فليصل». فان رد الفعل الحقيقي والحاسم في هذه القضية يجب ان يأتي من جلالة الملك بوصفه الحكم النهائي في هذه الازمة السياسية.

■ ■ ■ يقول زعيم اسلامي

متنفذ ان جماعة الاخوان

تريد ان يعرف الجميع ان

مطالبها ليست فورية

وانه يكفي لكي يتراجعوا

عن قرارهم مقاطعة

الانتخابات ان يلمسوا

النية ويجدوا التمهيد لدى

النظام في الاتجاه نحو

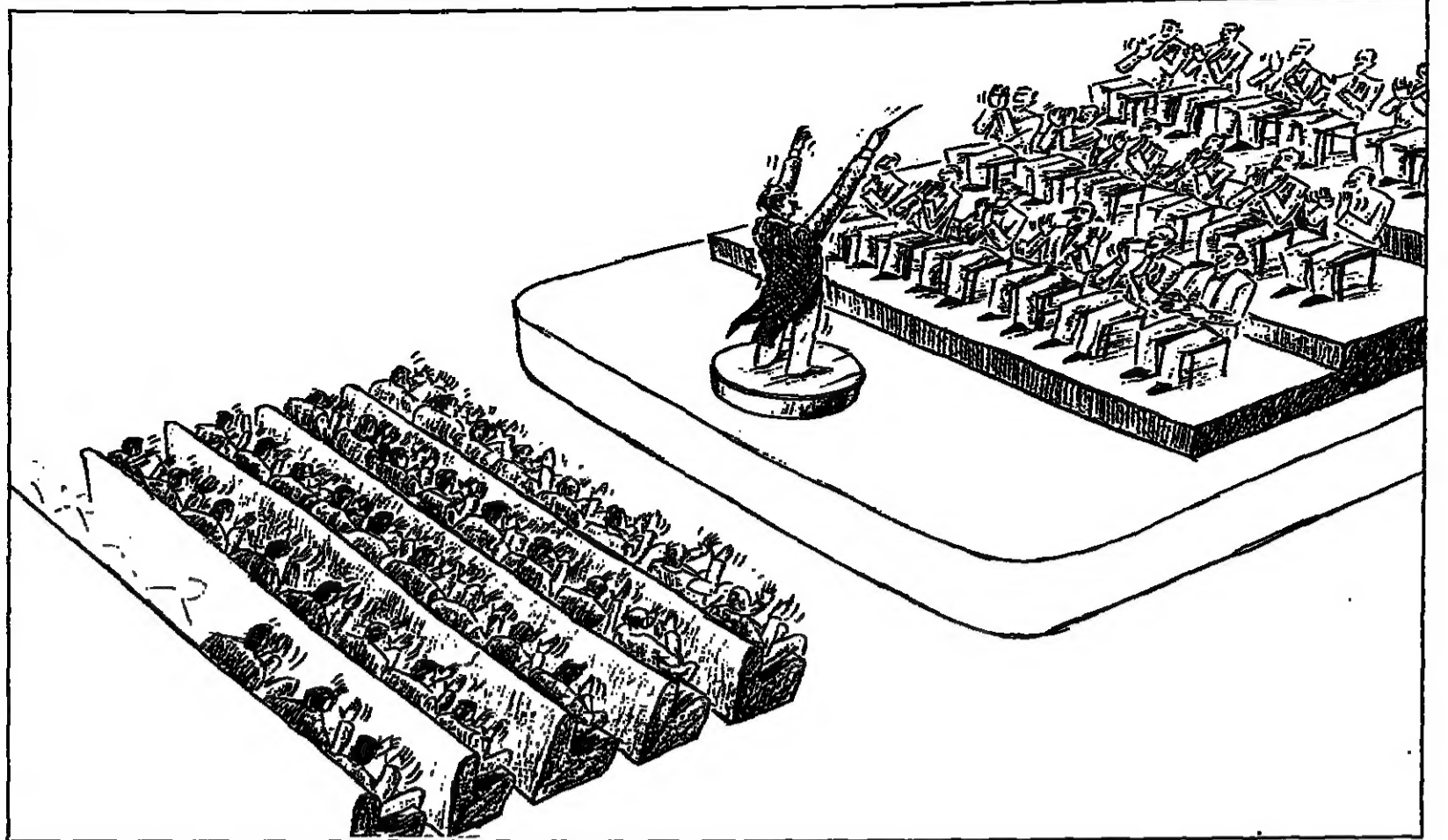
الاصلاحات المطلوبة. ■ ■ ■

وبالرغم من الحديث الذي تنتقله بعض الاوساط والذي يتحدث عن «صفقة» غير معلنة، او على الأقل تفاهم ضمني تم التوصل اليه بين النظام والاسلاميين على مشاركتهم في نهاية المطاف في الانتخابات عندما تعقد، الا ان المطالب التي تضمنتها بيان الاخوان الفصل حول الموضوع وتأكيدهم عزيمتهم مواصلة العمل على تحقيقها يجعلان من الصعب على المراقب ان يتصور حلا مرضيا للطرفين في المدى القريب.

ويبدو ان لدى النظام بعض الخيارات للتعامل مع عزم الاخوان على المقاطعة: اما فتح حوار حقيقي وديمقراطي مع الاسلاميين واما مهاجمتهم واما تجاهلهم. وفي حال فتح حوار بين الطرفين فانه ليس من الصعب التوصل الى حلول وسط في بعض المطالب الاسلامية. فبينما لا يستطيع النظام باي حال من الاحوال الاستجابة لمطالب مثل وقف

اللحظة المتأخرة واكتفاء حكومته باصدار بيان يفتد مطالب الاسلاميين سيؤدي بالضرورة الى تدخل جلالة الملك المباشر في الازمة. ويستبعد هؤلاء السياسيين المخضرمون ان يكون رد فعل الملك سلبيا ويستذكرون ان العلاقة بين الاسلاميين والقصر هي علاقة احترام وتعاون على مدى السنين. ويقول احد هؤلاء ان قرار الاخوان مقاطعة الانتخابات انما هو احتجاج (وان يكن قويا) على تهميش الحكومة لدورهم وللبل الواضح لدى الحكومة الى دعم الدستوريين على حساب الاسلاميين وعلى حساب تحالفهم التاريخي مع النظام. يبقى السؤال: متى وكيف يستجيب جلالة الملك - رجل الدولة والسياسي للمخضرمين القدير - مع هذه الازمة التي واجه اعنى منها وخطر اثناء العقود الاربعة والنصف الماضية؟

* نائب رئيس تحرير الجورنل تايمز



قرار الاخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات التحدي الأكبر للديمقراطية

من العادة ان تطرح الدولة عدم الثقة في المعارضة الاسلامية، ما حدث في الاردن هو العكس

رامي خوري *

عملية مشاورات شاملة وعلى نطاق البلاد، تستند الى مناقشات وتوصيات من اللجنة الملكية للميثاق الوطني.

ان قوة تلك اللجنة والميثاق الوطني الذي انتجته، لم تكن مستندة بشكل رئيسي على التصور الحقيقية للميثاق، بل على حقيقة ان جميع الآراء والأيديولوجيات السياسية في الأردن قد شاركت في صياغته. وكانت تلك العملية ذات معنى لانها كانت ديمقراطية وشاملة. ولابد ان تظل هذه هي المبادئ الموجهة لتحولنا السياسي المستمر.

المطلوب اليوم، عملية مماثلة تصالح الازمة الحالية. فاذ كانت أغلبية من المعارضة، أو كلها، تشعر انه اذا كان النظام الذي يطلب منها ان تصالح عليه، غير متصف فان لقوى ذات الاغلبية ضمن ذلك النظام ملزمة بحسب قواعد اللعبة الديمقراطية للرد على هذه الشكاوي بطريقة تقوي الاجماع الوطني الديمقراطي، بدلا من اضعافه أو تشتيته.

لذلك فان هذا اختبار للمزايا الديمقراطية للوطن عنها، للحكومة وللدولة الأردنية. كما انه اختبار للحكمة السياسية والبراعة الديمقراطية للمعارضة.

ان اللاعبين هنا - الحكومة والمعارضة - مثل تامين سياسيين لا يمكن لهما ان يبقيا على قيد الحياة ويندفعوا الا اذا عملا معا. واذا حاول احدهما ان يلغي الآخر، بالمقاطعة او بفطرسه القوية، فان كلاهما سيماني، وسوف ينفع الشعب الأردني، في نهاية المطاف، ثمن الانتقال من شبه الازمة الحالية الى فرضية جمعية للذي.

* صحفي وكاتب أردني

والمعارضة اليسارية والقومية قد أطلقت اتهامات متشابهة ضد الحكومات السابقة، فهذه ليست حملة شخصية ضد عبد السلام المجالي ووزارته، انها حملة ضد السمة الخاصة لثقافة سياسية تقدم للشعب الأردني في هذا العهد - ثقافة سياسية تشعر المعارضة انها مصطنعة - محدودة وخاضعة بروحها للديمقراطية.

ان حركة الاخوان المسلمين تقدم على مجازفة محسوبة في تنفيذ قرار المقاطعة، فقد تقوى مصداقيتها السياسية، أو تجازف بفقدان ما حل لها من مصداقية. ولذلك، فان قرار الحركة يمثل اختبارين: واحدا للاخوان انفسهم، والآخر للدولة.

انني اشك في ان يكون الاخوان المسلمون اخطارا في قرار مقاطعة الانتخابات، لان الاسلاميين كانوا دائما يحققون مكاسبهم في الأردن بالعمل ضمن الاجماع السياسي الوطني، وليس من خلال تحديهم بترك اللعبة الديمقراطية، بل ابتعدوا كيف يميونها بكفاءة اكبر، حتى وان كانوا يشكون في ان بعض القواعد قد التوت، فان عليهم ان يتعلموا كيف يحركون قوة معارضة قليلة بتواضع اكبر، وكياسة وفعالية. ومع بعد كل ذلك معارضة أقلية، وليسوا الاغلبية.

ان الحكومة والدولة من جانبهما امام تحد لتعلمنا كيف تلعبان اللعبة الديمقراطية بحماس وجدية مماثلين - مما يعني ادخال المعارضة بشكل اكبر، وتقويم التنازلات بين الحين والآخر لاعطاء المصداقية للعملية السياسية بسلامها، وليس بقوة اي متسابق في تلك العملية. قسبل مسيح سنوات ولد النظام الأردني الحديث للتحدي الديمقراطية الانتخابية من خلال

الكثيرين في الوسط السياسي، فهي تعكس الاحساس بأن السلطة التنفيذية ثقيلة الزمالة، لا تشرك المعارضة سياسيا أو تلغفها على محمل الجد، وانها والصلت وضع البرلمان الى وضع ثانوي في نظام الحكم، وفصلت الانتخابات ضد المعارضة بسبب قانون الانتخاب، وطبيعة الدوائر الانتخابية، ووصول الدولة الى الاعلام الجماهيري.

لقد عمل الاخوان المسلمون بشكل مشروع دائما في الأردن، كقوة سياسية في الفترة الاخيرة، لان الحركة كانت دائما ملتزم بقواعد اللعبة وتتمسك بالاجماع الوطني، ان هذا القرار بمقاطعة الانتخابات يشير الى وجود مشكلة خطيرة في النظام السياسي الأردني لان المعارضة للولاية قررت انها لم تعد تستطيع التمسك بقواعد اللعبة - اما لان هذه القواعد لم تعد نزيهة، أو لان المعارضة نفسها لم تعد موثوقة، ان النقطة الهامة الآن تتمثل في معرفة اي سبب من السببين المذكورين هو السبب الحقيقي.

ان الاختبار الحقيقي لأي نظام سياسي ليس بالعمل في اوقات طيمنية وروتيانية، بل مواصلة العمل خلال اوقات الانزمات. ان كيفية استجابة الدولة لهذا التحدي ستكشف الابعاد الحقيقية للتحويل السياسي وعمقه - فيما اذا كنا نمارس ديمقراطية حقيقية أو نعانى من مجرد تغيير تجميل مصطنع تتم فيه رؤية القرارات الكبيرة وهي تتخذ من قبل مجموعة صغيرة ضمن نخبة السلطة من غير معرفة أو رضا الآخرين.

بعض النظر عن دقة أو زيف الاتهامات ضد الحكومة، فان من المهم ان نعترف بأن الاسلاميين ان تاريخ مقاطعة المعارضة للانتخابات في العالم العربي حافل بالضعفاء - اما ضعفاء قوى المعارضة التي تم افعالها بعد ان مضت الاغلبية في بلادها قسما بالانتخابات (مثل اليمنيين والبنانيين المسيحيين)، أو ضعفاء النظم السياسية بأكملها، التي اتفقت المصداقية لان مقاطعة المعارضة قد شوهت صورتها (مثل مصر وتونس والجزائر).

هكذا فانه ينبغي الحكم على كل حالة من هذه النوع حسب حقياتها. في حالتنا في الأردن، فان مقاطعة الاخوان المسلمين - اذا تم تنفيذها فعلا - تمثل عقبة كاداء، ينبغي على الحكومة والدولة ان تغلب عليها في الاندفاع لاثبات ان عملية الديمقراطية عندنا دائمة وموثوق بها.

ان الاسباب العريضة للمقاطعة يشترك فيها الكثيرين في المعارضة، والاهم من ذلك، من قبل

قِيلَ

جلالة الملك والملكة
في بيتهما الجديد

قالت مصادر مطلعة ان ما ادعى الى تأخر عوده جلالة الملك الحسين وجلالة الملكة نور من لندن بعد الزيارات والاجتماعات الرسمية التي قام بها وعقدتها جلالاته في أوروبا كان بسبب تأخر تجهيز القصر الجديد- قصر للحمية- والواقع في منطقة الحمر غرب عمان والذي انتقل اليه جلالتيهما فور وصولهما الى عمان. ومما يذكر ان جلالة الملك اعلن عن عزيمته الانتقال الى البيت الذي تم تجهيزه مؤخراً بعد تحويل قصر الندوة الواقع في جبل القصور الى قصر الضيافة، وتحويل قصر الهاشمية الى دائرة للإيتام. مصادر مطلعة قالت انه بينما تم تحقيق الجزء الاول من الرغبة الملكية والتي اعلن عنها في اعقاب تبني جلالاته قضية الإيتام التي كانت أحد الاسباب التي اطاحت بحكومة الرئيس عبد الكريم الكباريتي تبين ان اتمام الجزء الآخر من الرغبة الملكية لن يكون بهذه السهولة حيث ان قصر الهاشمية ربما يكون غير مناسب لايلاء الإيتام لبعده عن المدينة ولاسيباب أخرى تتعلق ببنائه وان التيه تتجه الى إيجاد مكان آخر مناسب في عمان واستخدام جزء من المبلغ الذي تبرع به سمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر لهذا الغرض. وكان قد أعلن في اعقاب زياره الشيخ جاسم للاردن في بداية هذه السنة عن تبرعه بمبلغ مليوني دولار لصالح الإيتام.

رسالة ملكية لأبناء المهجر
حول مشادة حادة في البرلمان

بعث جلالة الملك الحسين برسالة مؤخراً الى الاسرة الأردنية في المهجر رداً على رسالة كان قد تلقاها من أبناء الجالية في الولايات المتحدة، وبالتحديد في ولاية كاليفورنيا والتي اعربوا فيها عن استيائهم الشديد من الكلمات القاسية التي استعملها نواب من جبهة العمل الاسلامي اثر الملاسنة الحادة التي وقعت في البرلمان بين النائب الاسلامي عبد الله العكايلة ونائب عجولون عن المقعد المسيحي الرضي والتي طالب فيها النائب الاسلامي عبد الرحيم العكور بالغاء الكوتا المسيحية فرد عليه النائب الرضي بالمطالبة بالغاء الاحزاب الدينية (يقصد) جماعة الاخوان المسلمين . وقال جلالة الملك في رده على رسالة الجالية العربية والتي وقعها مسلمون ومسيحيون، وان كان من بينهم الكثير من أبناء عشيرة الرضي، ان المشادة التي وقعت تحت القبة قد انتهت الى التصالح وان الحادثة تعد حالة فردية لا يجوز الأخذ بها وتعميمها مطلقاً، فوطننا بخير والحمد لله وسيبقى وطن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ولن نسمح لأي كان ان يحاول الاساءة الى وحدة ابناءه او العبث بمقدراتهم وانجازاتهم.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية الى "الاخوة أبناء الاسرة الأردنية في المهجر- الولايات المتحدة - والمذيلة بتوقيع "أخوكم الحسين".

فقد تلقينا بالتقدير رسائلكم التي تتضمن موقفكم تجاه ما تناقلته بعض وسائل الإعلام، حول المشادة الكلامية التي وقعت بين بعض النواب، وتحت قبة البرلمان، حيث تلفظ بعض النواب بكلمات تمس وحدتنا الوطنية بني الأردنيين، من شتى الأصول والمنايات، نسجها المتن في أجواء من التمساح الديني والإساءة والتكافل حتى أصبحت نموذجاً يشار إليه ويقتدى به.

إننا إذ نقدر لكم حرصكم على بقاء وطننا، كما عهدناه دائماً، وطن العرب جميعاً، وموئل أحرار الأمة، ووقوفكم ضد كل ما يسيء الى سمعته، وصورة النقية الطاهرة، فإننا نرفض كل ما من شأنه المس بوحدة الوطن ونسيجه الاجتماعي وقيمه الدينية والبيادية التي تأسس عليها منذ الجد المؤسس عبد الله بن الحسين طيب الله ثراه. وقد أكدنا في أكثر من مرة وفي مواقع مختلفة على أن كل من تسول له نفسه

الساس يوحدتنا الوطنية، هو خصمنا الى يوم القيامة، وإذا كان ما وقع تحت قبة البرلمان قد انتهى الى التصالح، واعتذر النواب أصحاب العلاقة كل عما بدر منه بحق الآخر، فإننا نؤكد على أن هذه الحادثة تعد حالة فردية لا يجوز الأخذ بها وتعميمها مطلقاً، فوطننا بخير، والحمد لله، وسيبقى وطن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، ولن نسمح لأي كان ان يحاول الاساءة الى وحدة ابناءه او العبث بمقدراتهم وانجازاتهم.

ونحن إذ نشيد بجهودكم للخيرة ومساهماتكم في بناء وطنكم وتواصلكم للدائم مع ابناءه، لنسال المولى عز وجل أن يحفظكم جميعاً ويوفقكم لما فيه خير وطننا وامتنا، أملا منكم ان تتقوا تحياتي الى جميع اخواني وابنائي في المهجر.

ماذا تريد الحكومة من "صحفها"؟

لعل من أبرز التعديلات على قانون المطبوعات والنشر التي تضمنتها القانون المؤقت الذي صدر في أيار الماضي هو إلغاء المادة التي تلزم الحكومة التخلي عن غالبية أسهمها في صحيفة الرأي وتخفيضها من ٦١٪ الى ٢٠٪ والدستور بنسبة أقل كثيراً.

ويذكر ان مؤسسة الضمان الاجتماعي- وهي مؤسسة حكومية- كانت اعلنت قبل التعديل عن انها لن تتخلى عن حقتها في صحيفة الرأي، كون هذه الحصة تدر ربحاً مجدياً على المؤسسة. على أن للحكومة اسباب أخرى في سعيها للاحتفاظ بأغلبية الاسهم في المؤسسة الصحفية الأردنية التي تصدر الرأي- الصحيفة الأوسع انتشاراً والأكثر قراءة في الأردن. فهناك تخوف لدى دوائر معينة في الحكومة من أن تقلب الرأي في حال خصصتها- ولو جزئياً- الى صحيفة أقل انحيازاً الى السياسات الحكومية. مع ان هناك دوائر أخرى تعتقد بأن مدى انحياز الصحف اليومية للسياسات الحكومية لا علاقة له بالملكية ويستشهدون على ذلك بتغطية الدستور والأسواق والعرب اليوم لأخبار الحكومة وتعليقاتها على السياسات الحكومية المختلفة.

وكانت الصحف الأردنية (ووسائل الاعلام الأخرى) قد تعرضت للنقد في مناسبات كثيرة من قبل القيادة الأردنية- مثله في جلالة الملك- ومن قبل كبار المسؤولين.

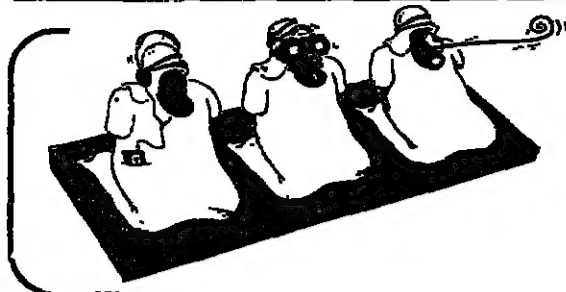
ويتركز النقد في معظمه على ضعف المصداقية والاداء والمهنية في وسائل الاعلام المختلفة. وحتى في اول شهر حزيران انتقد جلالة الملك كتاب الاعمدة اليومية في الصحف لانهم لا يبذلون جهداً كافياً للحصول على المعلومات الصحفية عن القضايا التي يعالجونها وانهم يكتبون في العموميات وان كتاباتهم تتميز بالسطحية.

وعلى المستوى الشعبي- وخاصة في صفوف النخبة ومعهم النشطاء السياسيين والمثقفين- يلام الاعلام والصحافة على انها لم يساهموا في إثراء الحوار الوطني حول مختلف القضايا وانهم لم ينجحوا في تطوير كوابرهما مهنية وانهم فشلوا في خلق بنك للمعلومات يمكن الرجوع اليه عند الحاجة من قبل الصحفيين والباحثين.

ويركز المثقفون بشكل خاص على فشل الاعلام- وخاصة الصحف اليومية- في صناعة رأي عام وطني ومستدير. ويدعون في هذا المجال الحكومة الى استغلال المردود الذي تحصل عليه الحكومة من وسائل الاعلام المختلفة في تحسين اوضاع للمهنة سواء بالتدريب او اعادة التأهيل او تحسين طرق ادارته او تأسيس مراكز التدريب والابحاث او تحسين ظروف العاملين وابقادهم في بعثات عمل خارج البلاد للاستقصاء والمعرفة والتركيز في الكتابة على مجالات واختصاصات معينة يكتبون عنها فقط عند توفر المادة لذلك وليس بشكل يومي والي.

وتطالب النخبة بتطوير السياسة التحريرية لهذه الصحف كي تقطع الطريق على الصحف الاسبوعية وصحف الأثارة في معالجتهم للقضايا وتشجيع رؤساء التحرير والكوادر الصحفية ان يكونوا أكثر جرأة في طرح الامور وليس بالضرورة تلك التي تتضمن انتقادات لسياسات الحكومة والدولة بشكل عام.

وتتصح النخبة القوية من النظام بشكل خاص الحكومة حث مجالس ادارات الصحف على تحويل قسم كبير من ارباحها في الصحف باتجاه تحديث وتطوير الادارة والتحرير وبالتالي التوزيع والتسويق خارج البلاد ليكون للاردن صوته اسوة بالصحف المصرية والسعودية التي لها طبعات دولية مثل الامرام والحياة والمشرق الاوسط.



وقال

النقاد يوجهون أسهمهم ضد اسهم الحكوميين

انتقد بعض محترفي السياسة والاقتصاد في الحكومات السابقة توجه حكومة الدكتور عبد السلام المجالي ببيع أسهم الشركات الحكومية التي ستتم خصصتها إلى موظفي الدولة.

وكان الدكتور جواد العناني نائب رئيس الوزراء قد أعلن في أواخر الشهر الماضي عن أنه سيتم إعطاء الأولوية لموظفي الحكومة وصغار المستثمرين لشراء الأسهم التي ستقوم الحكومة ببيعها وأن الحكومة ستساعد الموظفين في شراء الأسهم عن طريق المشاركة في التكاليف.

ويقول المنتقدون أنه من الأولى أن تذهب الأموال المحصلة نتيجة بيع المؤسسات الحكومية إلى تسديد ديون المملكة العالية التكاليف التي تزداد بصورة مضطربة بدل أن توزع على الموظفين لشراء أسهم حيث إن ذلك غير مجد اقتصادياً بل إنه يفضي إلى حلقة مفرغة ربما كان الهدف منها إقناع أكبر شريحة ممكنة من المجتمع بمبدأ التخصصية وقبوله من قبل السالبيه التي تمارض خروج الحكومة من الدور الرئيس لإدارة الاقتصاد. وتقول نظرية أخرى أن بيع الأسهم للموظفين يمكن أن يوفر على الحكومة حوالي ٢٥٠ مليون دينار من النفقات المتكررة في موازنة الدولة السنوية ويسرع في خصخصة المؤسسات التي لم يتم خصصتها بعد ويحل مشكلة الترهل في جهاز الدولة بشكل جذري حيث يمكن الاستغناء عن حوالي ٥٠ ألف موظف. وفي مجال آخر يمكن القول أن الفوائد أيضاً ستكون كبيرة بالنسبة للموظفين حيث سيحققون دخلاً شهرياً لا يقل عن ٢٠٠ دينار على اعتبار أن الأسهم التي قيمتها عشرون ألف دينار من المفروض أن تعطي دخلاً سنوياً بنسبة ١٢ في المائة في المتوسط كما أن للموظفين بإمكانهم الحصول على قروض من البنوك بضمنان الأسهم والبدء بمشاريع تعود عليهم بإيرادات إضافية.

وتستمر النظرية في الشرح أن توزيع أسهم على الموظفين سيساعد في زيادة الوعي الاستثماري لدى شريحة كبيرة من المجتمع.

الخصاونة للتكنولوجيا والحاسنة للعقبة من جديد

بات في حكم المؤكد تعيين الدكتور فايز الخصاونة رئيس سلطة اقليم العقبة اميناً عاماً للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والذي يرأسه سمو الأمير الحسن خلفاً للدكتور هاني الملقى الذي أصبح وزيراً للصناعة والتجارة والتموين في حكومة الدكتور عبد السلام المجالي. وسيخلف الدكتور الخصاونة في السلطة الدكتور دريد محاسنة الرئيس الحالي لسلطة وادي الأردن والذي ينتظر منه أن يشرف بحكم منصبه الجديد على تحويل اقليم العقبة إلى منطقة تجارة حرة كما تقرر في إحدى الاجتماعات الأخيرة لمجلس الوزراء. ويقال أن الدكتور محاسنة كان يفضل استلام منصب مدير عام شركة البوتاس بعد وفاة السيد سليمان الهوارى في حادث تصادم ولكن الاتجاه الرسمي الذي أدى إلى تعيين نائب المرحوم الهوارى ناصر السعدون في ذلك المنصب آنذاك حال دون الخصاونة وذلك. ولم يعرف حتى الآن من الذي سيخلف الدكتور الحاسنة والذي كان قد عمل في العقبة كرئيس لمؤسسة الموانئ لفترة طويلة، في سلطة وادي الأردن هذه المرة.

المراقبون يقولون بأن تعيين الدكتور الخصاونة لأمانة مجلس العلوم والتكنولوجيا في أعقاب تعيين الدكتور سعيد علوش رئيساً أصلاً للجمعية العلمية الملكية، يطوي الصفحة على نظرية قرب عودة الدكتور للملكي لتسلم مئين المنصبين، تلك النظرية التي

عززها أصلاً تركهما شاغرين بعد انتقاله لموقع الوزارة والحديث آنذاك عن وجوده مؤقتاً كوزير.

أحد هؤلاء المراقبين يعزز هذا التحول لنجاح الدكتور الملقى في منصبه الحالي والجرة العالية في اتخاذ القرارات التي تهم قطاعات الصناعة والتجارة والتموين، وهو مؤثر، كما يقول أحد المراقبين على أنه سيبقى في منصبه لفترة طويلة.

وحدة لمتابعة السلام في الجمعية العلمية

تشكلت في الجمعية العلمية مؤخراً وحدة لمتابعة عملية السلام بين الأردن وإسرائيل بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للسلام (UNDP) وتهدف الوحدة- حسب الاتفاق الموقع بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة- إلى متابعة وتحليل وتقديم في العملية السلمية والتعرف على المشاريع التي من شأنها دعم هذه العملية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بها وإصدار نشرة دورية باللغتين العربية والانجليزية حول قضايا السلام.

وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة للسلام في عمان بـ ١٥٠ ألف دولار لتمويل عمل الوحدة لمدة سنتين.

وقد جاء في وثيقة تأسيس الوحدة أن الأردن وإسرائيل قد وقعا على ١٣ اتفاقية (حتى ١٩٩٦/١/١٨) في مجالات مختلفة تشمل السياحة والطاقة ومكافحة الجريمة والتجارة والزراعة والصحة والبيئة والنقل الجوي والاتصالات والملاحة البحرية والثقافية والتعاون بين بلديتي العقبة وإيلات.

وجاء في الوثيقة أن الحاجة إلى مثل هذه الوحدة قد املتتها طبيعة الاتفاقيات المذكورة أعلاه والتي أتاقت بالوزارات المختلفة تنفيذ الاتفاقيات مع إسرائيل كل في مجال اختصاصها مما يستدعي إنشاء جهاز يعمل على تجميع المعلومات في هذا المجال من مصادرها المختلفة ومن ثم يستتبع سياسات كلية هدفها التعرف على احتياجات الأردن وأولوياته.

وحددت الوثيقة بالتفصيل الأهداف التي ستسعى الوحدة على المدى البعيد والتصير على تحقيقها بما يقوى عملية السلام بشكل عام ويزيد إلى أقصى الحدود النافع التي سيحصل عليها الأردن من العملية بشكل خاص.

هذا وقد دعا رئيس الجمعية العلمية الملكية الدكتور سعيد علوش شخصيات أردنية مختلفة للاشتراك بعضوية اللجنة التوجيهية للمشروع. ومنهم السيد زيد الرفاعي (رئيس مجلس الاعيان) كرئيس والسادة عبد الهادي المجالي (وزير الأشغال العامة السابق) وسامير قعوار (وزير المياه والرعي السابق) وثابت الطاهر (رئيس مجلس إدارة شركة البترول الأردنية) وممثل عن الـ UNDP والجمعية العلمية كأعضاء.

منح الجنسية الأردنية لمواطن عراقي

صدرت الأرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ١٩٩٧/٤/٢٦ والقاضي بمنح الجنسية الأردنية للمواطن العراقي السيد عز الدين محمد حسن المجيد. هذا ما جاء في أحد أعداد الجريدة الرسمية مؤخراً. ومما يذكر أن السيد المجيد- وهو من أقرباء الرئيس العراقي صدام حسين كان قد لجأ إلى الأردن هو وصهره حسين كامل المجيد وأخيه صدام كامل الذين لجأوا إلى الأردن في آب ١٩٩٥ وعاد صهره إلى بغداد في شباط ١٩٩٦ حيث تعرضا بعداً للقتل على أيدي عشيرة المجيد كما قالت السلطات العراقية في حينه.

نقابة الصحفيين وقانون المطبوعات الجديد: هدنة أم زوبعة في فنجان؟

النقيب يطالب باعطاء الوقت لانجاز ما حققه النظراء في مصر اعضاء في النقابة يعززون تقصيرها لتركيبه العضوية فيها ونظامها

أيمن هندرسون *

يقول السيد الشريف نعتقد ان عليهم ان يتابعوا الاخبار والتحقيقات التي يفتنونها، لكن بطريقة حذرية وجذرية بالوقت بها.

لكن رغم ((التقصير السري)) للمصحف الاسبوعية، فان نقابة الصحفيين الاردنيين لم تكلف نفسها بمعاينة اعضائها، الا في حالات استثنائية.

في مقابلة جرت معه مؤخرا، قال السيد الشريف، ان نقابة الصحفيين الاردنيين تفتن بالانتقار ونحن لم تكن مع ممارسات المصحف الاسبوعية حين كانت تتحدث بشكل سلمي عن الوحدة الوطنية - فهذا يؤثر على تسريح مجتمعنا. لكن المصحف الاسبوعية رفعت سقف حرية الخطاب واستطلت كل فرصة لكشف الفساد ومناقشة الدجوات في ممارسات الحكومات مشيراً الى انه من تطلب من زملائنا الالتزام ببرنامج معين للديمقراطية.

نضال منصور، محرر صحيفة الحدث الاسبوعية، قال ان هناك تقاطع اتفاق لدخل النقابة بين جميع الصحفيين وهي ثلاث، اولاً ان قانون مؤتمن ينظم الصحافة والصحفيين يبدى الا يصدر من موافقة البرلمان او التشاور مع الصحفيين، ثانياً ان القانون الجديد تراجع فيما يتعلق بحرية التعبير والمصاحفة عن قانون ١٩٩٣ وثالثاً ان المصحف الاسبوعية ارتكبت بعض الاخطاء.

الانسة فرح تفتن ان النقطة المهمة تكمن بالاعتراف ان الجسد الصحفي مريض ويحتاج الى علاج، لكن ممن تريد تقديم علاج الحكومة لم النقابة.

نقيب الصحفيين يقول انه في مصر عندما اصدرت الحكومة هناك قانوناً للصحافة، احتاج الصحفيون المصريون الى ١٣ شهراً لتوقيف العمل بالقانون، ويشير ان العودة عن او توقيف العمل بالقانون المؤقت الذي اصدرته الحكومة الاردنية يحتاج الى مزيد من الوقت، خاصة اننا في مرحلة من الصعب على الحكومة ان تراجع عن قانونها، وسنواصل الجهد والساعي لوقف العمل به.

ومن جهته يقول السيد فؤاد حسين عضو مجلس النقابة ومن كتاب «العرب اليوم»: ان مجلس النقابة في الوقت الحاضر لا يستطيع اتخاذ اي قرار حاسم فتيحة تركيبتها، فمن في الاناس خمسة مقابل خمسة.

لقد تصارع الصحفيون والحكومة لسنوات عديدة من اجل اصدار قانون جديد للنقابة، وخرجوا بفكرة تغيير ميكة لكن جميع المحاولات باءت بالفشل.

«ان الطريقة الوحيدة لمعالجة الوضع هي تغيير مهلي النقابة المنتخبين» كما تقول الانسة فرح. يقرر السيد محادين ان تطبيق النظام المعمول به في مصر، حيث يوجد نقابتان - واحدة تمثل للناكبين والآخرى تمثل الصحفيين - يمكن ان يكون حلاً لتطبيق «متفق».

يقول احمد المنصور في «الراي»: ما شهدناه من خلال الضجة حول قانون الصحافة الجديد هو ان نقابة الصحفيين الاردنيين بنظامها الحالي لا تخدم اي هدف، فليس للاعضاء اي تلميح اجتماعي او صحي، ولاصناديق للاسكان، حتى انه لا يوجد لدينا طاولة تنس، ونحن الان نرى ان النقابة لا تستطيع حتى الدفاع عن حقوق الصحفيين.

يتفق الجميع على ان العمل الناجح من اجل العودة عن التعديلات الجديدة هو الفرصة الاخيرة لكي تؤكد النقابة مصداقيتها كقناة مهنية، واعادة الثقة بينها وبين الصحفيين.

تقول الانسة فرح: لا يؤمن اي صحفي بالتراجع، فالحقوق التي اعطيت لنا، حقوقنا ولا يمكن اخذها، لذلك فانه سيكون على النقابة ان تراقب كيفية تطبيق القانون - ومنه لآخر فرصة لتحصين صورتها.

* صحيفة تعمل في الجورن تايمز

جلسة استثنائية للجمعية العامة للنقابة في حزيران.

ان الفرضية العامة بين معظم الصحفيين ان بتر في مناسبات كهذه او خلال الانتخابات تنقل الامور من الحكومة.

الا ان السيد الشريف، ومدير بتر السابق خالد محادين يعارضان هذه الفرضية فالسيد الشريف يقول لم يكن الاعضاء من بتر اداة طيبة بيد الحكومة وتجربتنا تدل على انهم ليسوا أدوات ضد زملائهم، بلطبعة الحال، يجد للزم تحالفات سياسية في النقابة، لكن ليس فقط بين اعضاء بتر، ولم اسمع ان الحكومة استخدمتهم كداة لكسر العمل الجماعي والتفاهم.

ويوافق السيد محادين الذي تحدث السيد الشريف على منصب النقيب في الانتخابات الاخيرة - وقال مع ان موظفي بتر موظفون

اختار نقيب الصحفيين سيف الشريف الذي كان يعتبر الى حد كبير مرشح الحكومة في انتخابات النقابة في العام الماضي، لاختار ان يبقى في منصبه كنقيب.

يقول السيد الشريف انه بقي كنقيب حتى يقرر للفاضات مع الحكومة حتى يتم إلغاء القانون او على الأقل تخفيض وقلته، وقد سحب اعضاء للجلس استقالاتهم بعد يومين من تعيينها، قائلاً انهم يريدون موقف السيد الشريف مع ان اثنين من الاعضاء قالوا ان اربعة من التهمة اعضاء في المجلس قد سحبوا استقالاتهم بعد ان علموا ان خمسة الآخرين سيطعنون ذلك.

ويبدو ان هناك اعتبارات اخرى قد دفعت الاعضاء الى اعادة النظر. ويقول لحد الاعضاء مشعرنا (الخمس) اننا تتعرض للضغط واريدنا ان نظهر الموقف للوحد بقدر استطاع.



كان موقف السيد الشريف في المأزق بكلمته مشيراً للجدل، فقد اتهمه بعض الصحفيين بعدم اعلام المجلس بتفاصيل التعديلات (مع انه كان يعرف بها معرفة تامة قبل اصدارها من قبل الحكومة).

خرج السيد الشريف في ذلك الوقت عن صمته واصدر بياناً نفي فيه «ان علم مسبق او اياداه اعطاه له وكيل وزارة الاعلام السيد محمد امين والتي تقول انه عرفت عن قانون الصحافة قبل نشره في الاسبوع الذي سبق تطبيق القانون».

لقد انتخب السيد الشريف كنقيب في المصحف للماضي، نتيجة اتفاق (جنتلمان) بين «الراي» و«النسوة» ونتيجة لتأييد الصحفيين الذين شعروا ان باسكانه ان يضمن علاقة مريحة بين الصحافة والحكومة، وكان يعتبر، بشكل عام، «مرشح الحكومة» في الانتخابات.

وقال صحفيين ان موقفه في الامور الاخيرة ليس مثابراً.

وقد ايد محرر في صحيفة اسبوعية مقولة ان ذلك يعود الى التركيبة المعقدة لنقابة الصحفيين الاردنيين. فالنقابة تضم صحفيين ومالكي صحف ممن لا يشاركون بالضرورة في نفس المصالح، وهناك موظفو بتر الذين يتعرضون للضغط.

لم يفكر الصحفيين من بتر، التي يمتلكها اكثر من ٨٥ عضواً في النقابة، ولا الصحفيين من المصحف اليومية، في الاحتجاج في شهر ايار امام رئاسة الوزراء او يشاركوا في محاولات لعقد

يبدو ان القرار الذي اتخذه جميع رؤساء النقابات المهنية الاثني عشر في الشهر الماضي، بسحب استقالاتهم التي قدموها في السابق، احتجاجاً على التعديلات التي اجريت على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، هو بمثابة اعلان انتهاء المواجهة بين الحكومة والنقابات المهنية وتهدئة للمناخ التي مرت...

وإذا كان هذا الكلام صحيحاً فما على المرء الا الاستنتاج بان الحركة الشعبية في الاردن ضمنية، وعلى نفس القدر من الاهمية ان نقابة الصحفيين الاردنيين ربما تكون هي الحلقة الاضعف بين جميع النقابات المهنية وحتى بين منظمات المجتمع المدني الاخرى.

وخضع النقابة هذا مره الى نظامها، وهي هرة اصيبت والخدمة في عدم قدرة النقابة على تنظيم مهنتها، وصياغة الحكومة لقانون الصحافة الجديد دون تشاور مسبق مع النقابة دليل على ذلك.

للمراقبين لازمة التي نشيت في اعقاب صدور التعديلات على قانون المطبوعات والنشر (١٩٩٣) في منتصف ايار الماضي، يشيرون الى ان النقابة التي يفترض فيها ان تكون في مقدمة المصحف للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير، كانت في الحلقة الاضعف حيث كان ذلك جلياً في عدم اتخاذها اجراء مناسباً في مواجهة التعديلات، بمعنى انها رفعت الراية البيضاء.

مصابر نقابة الصحفيين الاردنيين تعزج عن النقابة عن التصدي للتعديلات الجديدة، الى تركيبة العضوية داخل مجلس النقابة والهيئة العامة، مما أدى على مدى تاريخها الى تشكيل تحالفات سياسية غير مكررة، وهيئة عامة غير مهتمة وغير فعالة، وقد اثر العامل الاول في الوضع الثاني.

وسبب الموقف المترالي لنقابة الصحفيين، فان النقابات المهنية الاثني عشر الموجودة على الساحة والتنظيمات المهنية الاخرى التي وقتت وراء الصحفيين وتضيقهم، قد اضطرت ايضا للتراجع.

تقول الصحفية كارولين فرج من «الراي» ان العلاقة الوثيقة التي تربط معظم الاعضاء بالنقابة هي الانتخابات فتمن كعضواً في النقابة نكتب عن حقوق الناس، لكننا لا نتابع هذه القضية مع أنفسنا، ضمن نقابتنا. انني اشعر ان الخلافات داخل النقابة قد لعبت دوراً في السماح بصدور القانون المؤقت.

تتكون النقابة من حوالي ٤٥٠ عضواً ينتمي اغلبيتهم الى المصحف العربية اليومية (والثلاث منها مملوكتان بشكل جزئي للحكومة)، والى معظم المصحف الاسبوعية (وهي تابعة للقطاع الخاص) ووكالة الأنباء الاردنية (بتر) المملوكة للحكومة ومالكي المصحف.

كل هذه الجهات، ممثلة في مجلس من تسعة اعضاء، حسبما تنص قوانين نقابة الصحفيين الاردنيين الفرعية (ثلاثة يمثلون مصحف القطاع الخاص، ثلاثة يمثلون بتر، ثلاثة يمثلون مالكي المصحف، ورئيس، وهو الآن من مالكي المصحف).

وحسب ما يقوله كاتب اخر في «الراي» طلب عدم ذكر اسمه: يمكننا القول ان «الحرس القديم» او الذين لهم مصالح متداخلة مع الحكومة، يشكلون اقلية اعضاء نقابة الصحفيين الاردنيين.

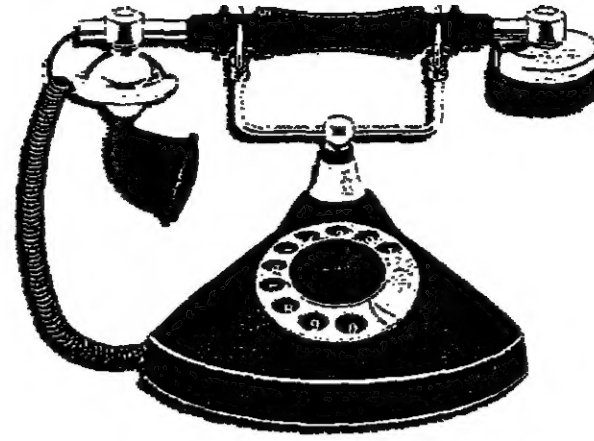
هذا «الحرس القديم» لا يشمل صحفيين من المصحف الاسبوعية، وهم يمثلون شريحة السك الصحفي التي ستأثر اكثر من غيرها بالقانون وهم من انضموا في السنوات الاخيرة فقط الى صفوف النقابة فمن المعروف ان الحرس القديم يشمل اشخاصاً من المصحف اليومية وبتر واللاكين.

ومن هنا، كانت هناك اختلافات في النهج ازاء التعامل مع القانون، لدخل نقابة الصحفيين الاردنيين، والتي تجسدت في قرار ايلي من قبل مجلس النقابة لتقديم استقالاتهم احتجاجاً، بينما

خدمة الخط الساخن

الآن من

البنك الأهلي الأردني



لكافة استفساراتكم وملاحظاتكم : ٦٨٩٢٧١ , ٦٨٩١٦٣



البنك الأهلي الأردني
JORDAN NATIONAL BANK

التزام نحو التميز والتجديد

- بطاقة ماستر كارد
- خدمة الصراف الآلي
- صناديق الامتانات
- ◆ خدمة الخط الساخن
- الخدمات البنكية الخاصة
- خدمة السيد كاش
- خدمة الشيكات السياحية
- خدمة ماستر فون

ASSALA

AL-AHLI CAPITAL GUARANTEED INVESTMENT FUND

FUND MANAGEMENT

Managed & Administered
by
Union Bank of Switzerland
and
JORDAN NATIONAL BANK &
(C.O.B.U.)
Limassol - Cyprus
Tel: (003575) 356669, 346687, 356672
Fax: (003575) 356673, 379669

GUARANTEED

Guaranteed Capital in USD
after three years plus minimum
interest of 5% per annum



البنك الأهلي الأردني
JORDAN NATIONAL BANK &

For Information & Inquiries
689271 , 689163

TARGET RETURN

Upside potential of 7%
which represents
0.75% above
3 years U.S. Treasury bill
interest rate

We Open For You

The Door

Of Opportunity

صحيفة عبد ربه في ذمة الله

● خاص بالمشرق

كفنان ساخر، كان مدمنا على قراءة عبيدري وكان يرافقها ليرى كيف تتناول الامور. واخيرا اصابت بشيء من خيبة الامل، ولما نقل ان عبيدري اسامت فهم الفرق بين الفن الرفيع والفن الاباحي.

ان الفرق التي يقودها الثنائي الكوميدي، هشام وشريكه نبيل (مسرحا) تقف على المسرح منذ سنوات كثيرة دون ان يشار ضدها اي شكوى، حتى من الجهات الرسمية التي تتناولها غالبية نكات الفرق.

لكن لماذا ازهر المسرح الساخر بينما تخبط الصحافة الساخرة؟

يقول مصدر مطلع على الشؤون الاعلامية في البلاد: ان نبيل وهشام جزء من المؤسسة، فهم منها ولا يقدمون مسرحا خارجا عن النظام العام.

وبمقابلة لتطليل هذا المصدر فان المادة المنشورة ذات بعد مخيف اكثر للمسؤولين: فهي تظل مطقة في الاكشاك وعلى طاولات القهوة، وتصل الى ائناس اكثر لان اشخاصا اكثر يستطيعون شراء صحيفة من غير ان يستطيعوا قضاء امسية في المسرح والتي تكلف بالتالي نفودا اكثر.

السيد غيشان ينفي هذه الاتهامات خصوصا حول قيام عبيدري بتجاوز الاعراف العامة او التشهير بالمسؤولين.

وحسبما يعتقد السيد غيشان فان السخرية هي ان تضحك من بؤس العالم كما نعرفه طمنا أننا لا نستطيع ان نصدى للبؤس من غير طريق الضحك. انه الضراوة الاولى ضد المظهورات التي وضعتها السلطة، وهو يزيل الهالة عن السلطة سواء من خلال الرسوم الكاريكاتيرية او الكلمات.

ويقول السيدان غيشان وخوري ان توزيع الصحيفة بين ١٦٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ نسخة اسبوعيا في الاردن، غير شاملة عند غير معروف يوزع في الخارج كان يشهد بحقيقة ان المواطن العادي كان يتقبل عبيدري، ربما الى درجة اكبر مما توقعوا في الاصل.

يقول السيد خوري: ان السخرية شكل من اشكال التعبير، وهو في بعض الاحيان فج ونتيجة لذلك لم تتوقع ان يتقبله الناس، مثلما يتقبل بعض الناس الاوبرا او الباليه بينما لا يقدرها آخرون.

من ناحية يؤكد السيد غيشان بان صدر الحكومة الحالية بالذات هو الذي لم يستطع احتمال ذلك.

في آخر تعية من عبيدري للحكومة يوم ١٤ حزيران، اعلنت افتتاحيتها بكلمات مأكرة ان المواطن الاردني عبيدري لم يستطع ان يكون شاهدا زور على الديمقراطية عرقية، لسا من الديكتاتوريات القديمة، فالأخيرة لم تقتل باسم الوطن، وتقتصب الديمقراطية باسم الديمقراطية وتقتل العدالة بسييف العدالة.

واضافت افتتاحيتها "ان دم المواطن الاردني المقتول عبيدري في رقابكم... هل يمكن للمقتول ان يسخر من قاتله؟

.. نعم، ومن لا يصدق، فان عليه ان يلقي نظرة على عبيدري"

الاردني ان يتقبل الانتقاد العلني، حتى وان كان ساخرا، ربما لان مثل هذه الظاهرة لم تطرق من قبل ولم يتعود عليها الناس.

قبل عام ١٩٨٩ لم يكن للسخرية السياسية اي مصدر بالنسبة للاردنيين، كما يقول هشام يانس، وهو ساخر آخر، مشهور في الاردن والعالم العربي، بدوره في فرقة مسرح املا وهو عمل ساخر يتناول ممارسات الزعماء المحليين والاقليميين،

كانت تنتج اكثر اشكال السخرية راديكالية. لكن السيد خوري يعتقد في نفس الوقت ان الصحيفة كانت نفحة هواء نقي للاردنيين. وهو يقول: كانت مباشرة جدا في التعامل مع الشخصيات او المسؤولين العامين والقضايا الوطنية، وكانت عبيدري تدعي انها تمثل "حملة للكويتات" وتمهدت بمراقبة الحكومة والبرلمان.

لكن ربما كانت عبيدري كفكرة وممارسة



"ان الصحيفة كانت بالفعل قاسية في معالجتها للقضايا او تناولها للشخصيات التي كانت تكتب أو ترسم عنها... وعبيدري كانت تنتج اكثر اشكال السخرية راديكالية... لكنها في نفس الوقت نفحة هواء نقي للاردنيين"

يعتقد الفنان يانس ان ليس من السهل جعل الاردنيين يضحكون، وينبغي ان يتم ذلك بشيء من النكاه، او حتى الكثير منه.

ويقول: عليك ان تعرف كيف تثير خلجات الاردنيين، ومع انني كنت معجبا بجهود عبيدري فأنني اشعر ان عملها كان يتم بنوع سيء، فهو يخاطب القضايا اليومية الرئيسية ولكن يحتاج الى تشذيب.

ويقول يانس والمعروف اكثر بهشام انه

لم يمن زمنها بعد في الاردن. ويقول السيد خوري، وهو يعمل الآن كمحرر في جريدة الجورين تايمز ان السخرية في الاقطار الاخرى معترف بها كشكل من الفن الرفيع وهي مقبولة على هذا النحو. ان تجربة عبيدري تثبت ان العكس هو الصحيح في الاردن.

ان كل من يعرفون عبيدري اشاروا الى انه كان من الصعب على العقل للحفاظ

مع ان التعديلات التي اخذت في شهر ايار الماضي على قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٩٣ ان تطبق قبل منتصف شهر اب، الا انها بدأت تأخذ مفعولها مع صناعة الصحافة الاسبوعية منذ الآن.

ففي منتصف حزيران الماضي اصيحت صحيفة عبيدري الاسبوعية، وهي الصحيفة السياسية الساخرة الوحيدة في الاردن، اول ضحايا القانون.

بعد عشرة شهور فقط من صدورها، وبعد اصدار ٤٥ عمدا منها، اعلن رئيس تحرير عبيدري يوسف غيشان ان ادارة صحيفته اختارت اغلاقها كونها لن تستطيع لاحتمال الغرامات المالية التي يمكن ان تفرض عليها كنتيجة للقانون.

يقول السيد غيشان ان القانون الجديد مطاط ويمكن تطبيقه على اي مقالة ننشرها. ويمكن ترجمة القانون الغامض بأي طريقة. ان نصوص القانون معروفة جيدا الآن، واكثرها ضررا للصحف الاسبوعية هي المواد التي تسعى الى فرض العقوبات التي تتراوح بين ١٥ الف الى ٥٠ الف دينار، على الصحف التي تخرق القانون، اضافة الى متطلبات رأس المال الضخم.

من المتوقع ان يؤدي الاعلان مجتمعين الى اخراج بعض الصحف الاسبوعية على الاقل من الساحة، حيث انها لن تستطيع احتمال الغرامات المالية ولا تأمين رأس المال المطلوب والذي رفع من ١٥ الف دينار الى ٢٥٠ الف دينار.

يعتقد السيد غيشان ان هذه الحالة ليست حالة عبيدري فقط حيث ان مالكي وناشري الصحيفة يملكون ايضا صحيفة شبحان الاسبوعية وصحيفة "العرب اليوم" اليومية. ولم يكن رأس المال عاملا في قرار الادارة، لكن وضع صحيفة عبيدري كجريدة ساخرة ومثيرة للجدل ومطاطية القانون العكسية يمكن ان يعرضها لامكانية تكبد غرامات مالية ثقيلة.

ما يقوله السيد غيشان ان الصحيفة الساخرة نوع جديد من الصحافة ينبغي ان يتمتع حرية اكثر عند التعامل مع القضايا اليومية، اكثر من الصحف اليومية، ويقول ان القانون الجديد لا يوفر ذلك.

عند اغلاقها، كانت صحيفة عبيدري تواجه ثلاث قضايا امام المحاكم، قضية شخصية رفعها مسؤول حكومي، وقضية اخرى من برلاني، والقائفة من مواطن رفع دعوى بعد ان نشرت عبيدري جملة اعتبرت مناهضة للدين.

ان الصحف الاسبوعية كانت غالبا تتم بتجاوز الحدود الضيقة للادارة العامة. وقد اثار تصرفها انتقادات من المسؤولين والبرلمانيين والمواطنين والصحفيين انفسهم، ولم تكن عبيدري بشكل خاص، استثناء.

اقد اعترف المحرر السابق للصفحات الانجليزية في عبيدري رمزي خوري، ان الصحيفة كانت بالفعل قاسية في معالجتها للقضايا وتناولها للشخصيات التي كانت تكتب أو ترسم عنها. وقال: هناك اشكال كثيرة للسخرية، ويمكنني القول ان عبيدري

عن المشرق والتوجه للعقل

في عموده الومي جريدة المشرق، كتب الاستاذ باسم سكهيا مقالاً عن «المشرق» بعد موعدها للظهور تحت عنوان «أعلا بـ «المشرق»»، فقال: تتكاثف الصحف... وتتألف الصحافة... تتنازع العناوين العريضة... وتتفحص المشايخ العاقلة... لكن «المشرق» الجديدة، لا القيمة التي صدرت اسم، تحمل نكهة خاصة، أهمها أنها لا تدعي شيئاً، ولا تفرقنا بالوعود... فقط تقدم موضوعاتها للدراسة، بدون افتعال.

وأذا كنا عرفنا، خلال السنوات الأربع الماضية، عشرات الصحف، على الأقل، وتعرفنا على شتى وسمينها، فاختط الحابل بالنابل، فأننا لم نعرفه في صحافتنا الأردنية، على تلك الدورية، التي تلخذ من الصحافة اليومية رشاقته وطرلجتها، ومن الأسبوعية جودتها وجراحتها، ومن الفصلية جدتها ورسالتها... على أننا، الآن أمام «المشرق»، التي تقدم كل ذلك، في عشرين صفحة، على ورق لا يابوت يدك بسواد خيره، ويحجم جدير بالجلوس على راي مكتبة ويشكل مرجع للعين والعقل.

وهي تتوجه للعقل مباشرة، فلا تستفز، بغيره يستخرج للقرأ، ليكشف ان المتابعة كانت عبثاً، ولا تحاول عليه بالمفردات المفعمة، في غياب الضموم، ولا تتلف على للمنى بالرموز التي تحتل ألف وجه... ووجه! لكن عين رضاءنا عن «المشرق» ان تكون كلية عن غيرها... فهي شهرية، والأصل في الشهرية ان تستغرق قراءتها اياماً، تتوزع على ايام ثلاثين، لكنها لم تلخذ من وقتنا سوى ساعتين.

وهي متخصصة بالتحليلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن التكرار كان وأشما في عدة موضوعات، فقرأنا عن قضية واحدة غير تحليل تشابهت في المعلومات والمواقف، واختلقت في الأسلوب.

وهي مفتوحة للجميع، لكننا تأبينا فيها أسماء تمل جابجا ولجدا، فخلت من الكتاب خارج خلقة مجروران تألمز... ويتكرر اننا تناقض العدد الأول، لهذا نترقب عن النقد، باعتبار ان هذا العدد تجريبي، كأي عدد أول، وتتمنى لـ «المشرق» مضاعفة عدد صفحاتها، ان استمرت شهرية أو لتحول الى اسبوعية في نفس عدد الصفحات...

بقوله: تعينا من استلجنا وراء عناوين عريضة، تحمل مضامين ضحلة، ولاحتنا العيار حتى باب الدار، واكتشفنا الخديعة... ولهمكم كفاية... وأعلا بـ «المشرق»!

صحف اسبوعية اخرى تعلن احتجاجها.... احتجاجا على القانون الجديد

● خاص بالمشرق

بعد ان اعلنت صحيفة عبد ربه الاسبوعية لاختيار الافلاق على تحمل النتائج المترتبة لتنفيذ قانون المطبوعات الجديد اعلنت صحيفتان اخريان وهما «البيان» و«الحياة» ليهما التوقف عن الصدور احتجاجا على القانون، وذلك يصيح عدد الصحف للمحتجة أو للتوقف عن الصدور ٣ صحف اسبوعية، فيما تستعد صحيفة رابعة وهي «الجهد» لقل ذلك في الثامن والعشرين من تموز، حسبما يقول رئيس التحرير المسؤول مالك الصحيفة فهد الروماوي.

ويقول السيد الروماوي: «اننا أمام خيارات ثلاثة: الأول ان نرحل قضية ونعناها أمام محكمة العدل العليا ضد القانون الجديد، ونأمل ان تصدر المحكمة قراراً يوقف العمل بالقانون المؤقت لحين البت بالقضية، مشيراً الى ان هذا الاجراء من شأنه إعطاء فرصة ٣ شهور، ويكون مجلس النواب القادم قد عقد أولى جلساته.

وأما الخيار الثاني فهو ان لدى وزارة الصناعة والتجارة - السجل التجاري، صلاحيات بقبول رفع وأعمال الشركة أو المؤسسة من الخالية بكافة بكنية أو ورقة مالية تثبت توفر المبلغ المطلوب، الـ ٣٠٠ ألف في رصيد الشركة مشيراً الى ان رفع رأس المال شكلي أكثر منه فعلي.

وإذا ما فشل الخياران السابقان، فإن الافلاق هو الخيار الثالث، حيث لا نستطيع توفير الـ ٣٠٠ ألف دينار».

ويشير الروماوي الى ان «الحركة المالية للشهيرة للجريدة لا تزيد عن الـ ١٥ ألف دينار، ويثبت ذلك بميزانية شهرية.

ويطعن الروماوي على موقف نقابة الصحفيين الأردنيين من القانون المؤقت الجديد، بقوله ان موقف النقابة معجلة بمجلسها وميثاقها العامة شديد البؤس مشيراً الى ان النقابة لم تستمع مع اصدار القانون المؤقت، كما لم تستمع لادخال التعديلات التي اقترحتها بالتشاور مع رئيس الوراء أيضاً.

ولا تلجول تطبيق القانون الجديد الى حين انعقاد مجلس النواب القادم، يقول السيد الروماوي ان مجلس نقابة الصحفيين دخل مجلس النقابات الأخرى من حيث املائه المدول عن استقائته، مما دفع للجاناس الأخرى للمدول عن الاستقالة ايضاً، ويضيف «ان نقابة الصحفيين خسروا مثل غايها، وقبضتي بها أكثر مما توقعتم... فهي لا في لخير ولا في الظير». من ناحية يقول ناهض حتر صاحب صحيفة «البيان» ان جريته لاحتجيت، وان هيئة الجيرين قد دعت عدداً من الشخصيات الوطنية لتدريس موضوع احتجاجها واعادة صدورها من خلال شركة تستطيع توفير رأس المال المطلوب البالغ قيمته ٣٠٠ ألف دينار، وأن ثقتنا بالوطنيين والحرار وضعنا كبيرة لكي يمينوا اصدار البيان.

وفي الوقت نفسه يقول السيد حتر: «لكنه كلفنا مستشارنا القانوني في رفع دعوى لدى محكمة العدل العليا للمطعن بما جاء في القانون المؤقت، ونأمل كسب القضية والعبرة الى الصدور، كما فعلت صحيفة «الجهد».

جريدة «الحياة» الاسبوعية، هي اعلنت كذلك لاحتجاجها عن الصدور، وحسب قول ضيفم خريصات صاحب الجريدة: «ان «الحياة» ستصدر من اليمن بعد ان عصف بها قانون المطبوعات الى اقصاها الوطن العربي» مشيراً الى ان «الحياة» الى جانب زميلاتها «للجهد» و«البيان» قد رفعت دعوى أمام محكمة العدل العليا، معرباً عن امه في كسب القضية لتعود صحيفة «الحياة» الى ممارسة دورها الصحفي والاعلامي.

وحسب مطربات رويت الى «المشرق» فإن مصفا اخرى تفكر في التوقف عن الصدور وستختفي، فيما اعلنت صفح اخرى انها ستصدر من الخارج، خاصة بعد ان بدأت مواد القانون المؤقت بأخذ مفعولها، وذلك بقيام الحكومة بموجب القانون الجديد برفع قضايا ضد عدد من الصحف بما فيها صحف يومية.

مركز الكتب الاردني لله.ه.ه.

ان مركز الكتب الاردني شركة مساهمة اردنية متخصصة في ميدان توفير الكتب يرشد المجتمع الاردني بكافة قطاعاته الثقافية والتعليمية والمكتبية ويقوم بتزويكم بأحدث المطبوعات في مختلف حقول المعرفة الصادرة عن اهم دور النشر الاجنبية من مختلف اقطار العالم وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية. وينفذ خدماته بالنقطة والسرعة ويمكنكم عن طريقه الحصول على أي كتاب أو مطبوع من معظم دور النشر في مختلف انحاء العالم.

يمكنكم بمجرد تقديم الطلب الينا ان تحصلوا على حاجتكم وان اي طلب مهما كان حجمه فائنا نوليها العناية اللازمة ونوفره اليكم من معرض كتبنا الدائم وإذا تعذر ذلك فائنا نبحث عنه في مختلف دور النشر ونقوم بأشعاركم أولاً بأول عن تواجده وسعره وتاريخ وصوله اليكم.

لقد انشئ مركز الكتب الاردني ليكون في خدمتكم ويوصلكم مع الكتب الصادرة حيتاً من كافة انحاء المعمورة.

ص.ب ٣٠١ الجبيلة، عمان هاتف: ١٧١٨٨٢، ١٠٢٨٨٢ فاكس: ١٠٢٠١٦ تلکس: ٢١١٥٣

مركز الدراسات الاستراتيجية واستطلاعات الرأي: الحقيقة بين الشخصية والموضوعية

فريدة السلفيتي*

القول أن الكتابة صارت بلا هوية وانها صارت مهنة من لا مهنة لهم... جعلت الاعمدة أقرب الى ملء الفراغ منها الى تعبئة العقل، كما اشار الى ذلك احد المثقفين قائلا: «ان الزوايا اصبحت تكايا».

اما الكاتب الصحفي جهاد المومني، احد الذين هاجموا الاستطلاع، فقد حمل المسؤولية للمستفتين (القراء) وليس للمركز، الذين هم بالحصول مواطنون برهنا للاسف جهل وقلة دراية واجابات لا تستند الى معلومة.

وقد علق على ذلك احد المثقفين قائلا: لماذا نقول العيب في المستفتين (القراء) .. مثلما ان الاردنيين غير راضين عن اداء النواب، ايضا القراء غير راضين عن كتاب الاعمدة الصحفيين!

في الوقت الذي اختار فيه بعض الكتاب الصحفيين موقف الهجوم ضد استطلاعات الرأي التي اجراها مركز الدراسات الاستراتيجية، كان هناك عدد من الكتاب ممن يرون ثمة علمية في منهجية الاستطلاع، حيث قال الكاتب الصحفي عريب الرنتاوي «اذا كنا موضوعيين فعلا بصونا نقول: ان نتائج الاستطلاع تحتمل الخطأ والصواب... حيث ان مجتمعنا الاردني ينتمي لمجريات ثقافية واجتماعية تلقى بظلالها على نتائج استطلاع الرأي، الموقف للعلن والموقف الداخلي، وهو ارت مستمد من حقبة طويلة من (العرفية) للدولة والمعلومة الرسمية، المدونة... مشيرا الى ان نقاط الضعف في تجربة الاستطلاعات لا ترتبط بالفكرة ذاتها او بالجهة الشرفة على تحقيقها بقدر ما ترتبط بظروف مجتمعنا وتقاليد وموروثه الثقافي والاجتماعي.

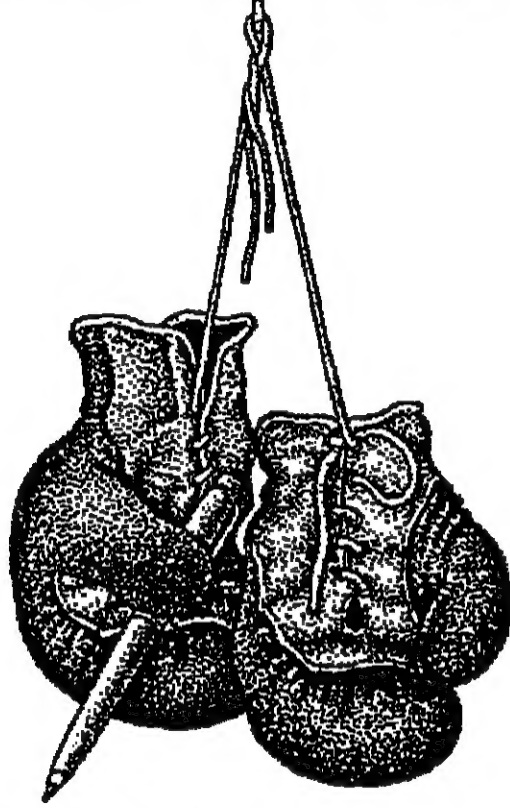
وفي اشارة الى عدم منهجية الهجوم الذي شن على المركز من قبل بعض كتاب الاعمدة، قال الناشط السياسي والكاتب تيسير الزيري «ان المركز لا يقوم فقط باستطلاعات الرأي، فهو يعقد الحلقات الدراسية ويستضيف رجال الفكر والسياسة في الاردن والعالم العربي وغيره، ويصدر الدراسات الاقتصادية والسياسية ذات القيمة المنهجية العلمية، ومع كل ذلك فلا احد يتحدث بالنقد والتحليل عما يصدر عن المركز (موضع الاثارة) سوى موضوع استطلاع الرأي الذي اشار الى شعبية كتاب الاعمدة وما يكتبونه في اعمدهم اليومية والاسبوعية.

ويقول الدكتور مصطفى حمارة مدير المركز «ان الاستطلاعات تستحق البحث واستخراج الدروس، ومن حق من يشاء ان يفسر النتائج كما يشاء... لكن المختصين فقط يمكنهم ابداء الرأي في مصداقية المركز واستطلاعاته».

* صحفية وباحثة اردنية

وخلط عجيب في الاسس والمعايير التي اختير على اساسها كتاب الاعمدة، وماخذ الدكتور نبيل الشريف انه كاتب عمود اسبوعي في صحيفة يومية، وطالب للمركز باستطلاع حول الكتاب غير المنتظمين، وتخصيص قائمة مستقلة لهم لا تحشرهم في قائمة كتاب الاعمدة اليومية المنتظمة مخيفاً انه لو حصل هذا لكانت النتائج مختلفة.

اما الكاتب الصحفي باسم سكجها، شكك بتحويل الدراسات بسؤاله «من صرف على الاستطلاع» والى حد التشكيك



بالمستشار الذي يعمل لدى المركز - المستشار اللبناني الاصل - ارندي الجسسية - طوني صباغ، في وضعه صيغ الاسئلة، حيث لم يراع اسس الموضوعية المطلوبة فيها... وكا انه يشير بذلك الى ان جهات ما تلق وراء الاستطلاعات، وانها (الاستطلاعات) اجريت لخدمة اهداف هذه الجهات... وفي ذات الوقت يطالب سكجها الصحفيين، الجلوس على كرسي الاعتراف، وان يعيدوا النظر في مسيرتهم فيتمالوا للموضوعات التي يطرحونها والطريقة التي تتم فيها تناولها، وأنه ليس مجديا «ان نشهد سكاكيننا، ونشكك في موضوعية الاستطلاع تعبيراً عن مداراة العجز، باعتبار ان الاعتراف بالذنب فضيلة، وان خير الخطائين التوابين». ويصف سكجها الكتاب خلال سنة واحدة من كتاباتهم : كيف ان التذبذب غير المعقول في المواقف، الى حد

فجرت استطلاعات الرأي الاخيرة التي يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية، معركة عنيفة وريود فعل بين عدد من كتاب الاعمدة في الصحافة اليومية والاسبوعية، على خلفية نتائج جزء بسيط من استطلاع الرأي حول الديمقراطية في الاردن، تبين فيه ان بعض هؤلاء غير مقروئين، وان نسبة ضئيلة من القراء فقط تهتم بما يكتب هؤلاء الكتاب والصحفيين.

الكاتب الصحفي فخري قعوار (امين عام اتحاد الكتاب العرب) الذي شن حملة على المركز قال «ان مثل هذه الاستفتاءات تجانبها الموضوعية، ولا تتقيد بالاسس اللازمة

بعض الذين اغضبتهم النتائج، اخذوا يكيلون النهم للمركز واهدافه من هذه الدراسات والقائمين عليها، الى حد اغتيال الشخصية العلمية للمركز، كان يقال «ان هناك طعنا علميا واضحا تماما في منهجية اجراء استطلاعات المركز، وهو طعن انتقلت عليه معظم اراء الاختصاصيين والاكاديميين داخل الجامعات الاردنية والجهات الدولية المتابعة المحايدة».

البعض فسر تلك الضجة التي اثيرت حول الاستطلاع كردة فعل على مقالة كتبها الدكتور فهد الفاك في جريدة الرأي، وليس نتائج الاستطلاع نفسه، وقد قال احد الصحفيين ان الفاك قد وضع اسمه في مقدمة الكتاب ليثير بذلك زوبعة، وما يشير الى هذه الضجة ان مركز الدراسات الاستراتيجية لم يجد ضرورة لنشر نتائج هذا الجزء من الاستطلاع، ولكنها متاحة لمن يطلبها.

وعقب احد المثقفين على ضجة كتاب الاعمدة متسائلاً: «لماذا لم تلت النتائج الهامة التي جاء بها الاستطلاع حول الديمقراطية والمشاركة في الانتخابات والاحزاب والمرأة، نظر واهتمام كتاب الاعمدة، ام انها اقل اهمية تجاه المرتبة التي يحتلها كل منهم في قلوب القراء؟» و اضاف «ان الذين لجأوا الى التهم على مركز الدراسات، كان لاسباب شخصية».

كما يادر احدهم الى القول: لماذا لم يغضب الكتاب عندما اشار جلاله لللك في خطاب له بتاريخ ٩٧/٧/٩ الى الموضوع بقوله « ان نظرت الى الاعمدة في كثير من صحفتنا، سمعنا باحصائيات اجريت في الفترة الاخيرة بان قلة من الناس يقرأوها اصلاً».

احد العاملين في المركز، قال «ان بعض هؤلاء الكتاب، كانوا في السابق يتهافون على دراسات المراكز واستطلاعاته ويصفونها بالمصادقية والمنهجية العلمية- راجعوا كتاباتهم في الصحف اليومية والاسبوعية- لكنهم اليوم ولاسباب شخصية يشنون حملتهم على المركز عندما اغضبهم النتائج، مع العلم ان احداً منهم لم يتقدم ليقيم الدليل العلمي على همتهم».

لتجاهلها».

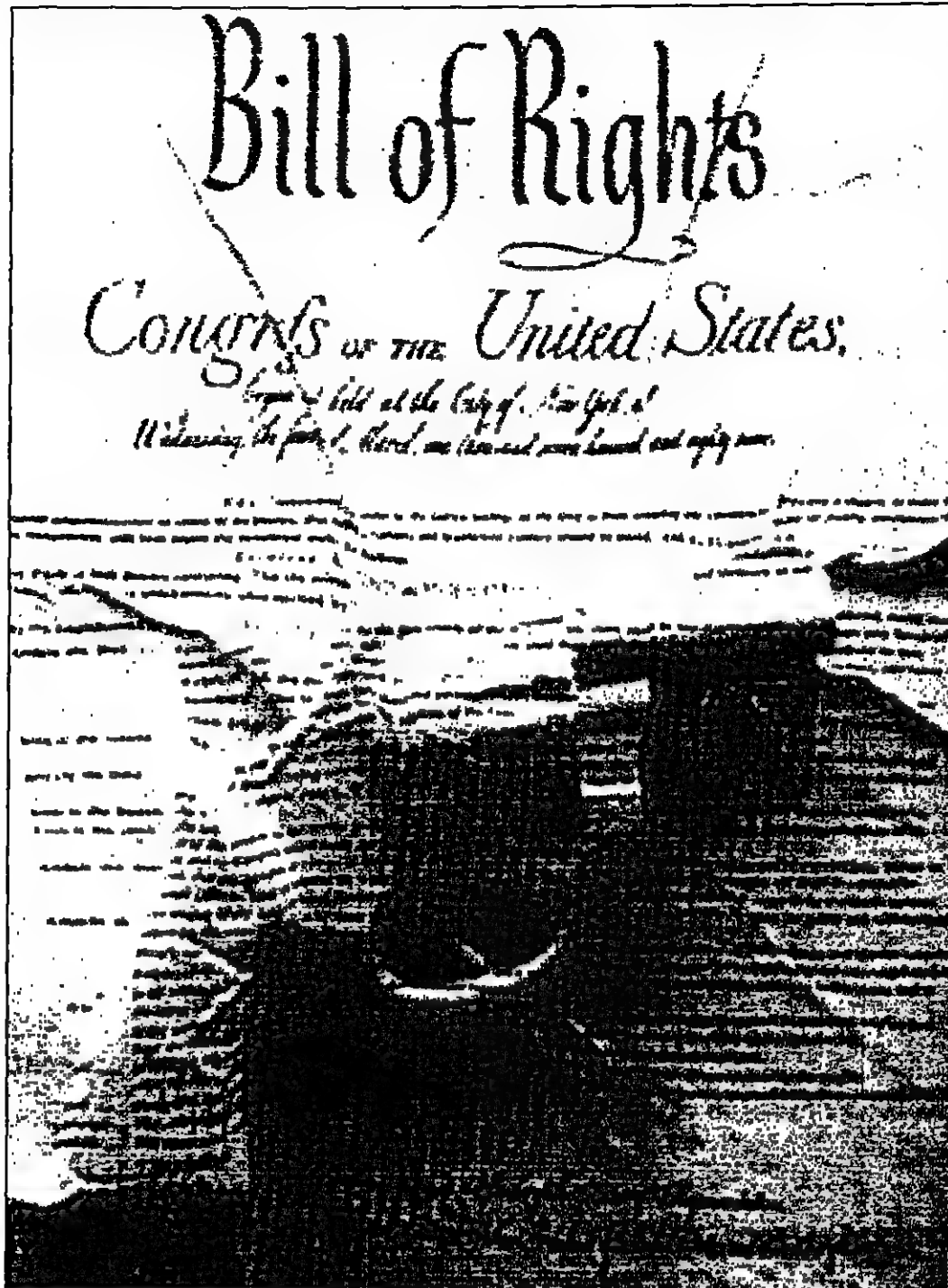
مشيرا الى عدم «شفافة» الاستطلاعات على هذا النحو... وللعلم ان قعوار ترتيبه الثاني في الاستطلاع.

الكاتب الصحفي راكان المجالي، ذهب الى ابعد من ذلك، ووصل الى وصف المركز بانه «ادوات في يد جهات اجنبية تحت تسميات مختلفة». مشيراً الى ان مراكز البحث والدراسات والتحقيقات الصحفية في الولايات المتحدة، هي لدوات عمل لجهات المخابرات المركزية الامريكية.

كما وصف المجالي استطلاع للمركز بأنه «مفبركة» وحذر الصحف الاردنية من نشر استطلاعات المركز «الخبيثة والغير موثقة». ومن جانبته قال د. نبيل الشريف رئيس التحرير المسؤول لجريدة الدستور اليومية «ان الاستطلاع انطوى على ظلم فادح للمكاتب،

وكالة الاستخبارات الاميركية والشرق الاوسط

احتمالات الصدام وقضايا الخلافة تشكل مصادر قلق وانقسام في صفوف الـ «سي أي إيه»



الله المعانيه لاسرائيل في جنوب لبنان. وهل يواجه نظام الحكم الايراني اي تهديد؟ لا فجماعة مجاهدي خلق المعارضة لديها القليل من المساندة الشعبية وهم ليسوا أكثر من مجرد أداة في يد العراق الذي يدعمهم. وهل يواجه الرئيس العراقي صدام حسين اي تهديد؟ لا عدا عن الشقاق المات في صفوف العائلة الحاكمة ودائرة الحكم الداخلية. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تتلقى تقارير (والتي لا تأتي الكثير من التصديق من قبل بعض المحللين الأمريكيين) تفيد بأن صدام حسين يواجه مشاكل كبيرة في كافة المناطق الريفية ويأتي يعاني من «توريات من الاكتئاب والام للظهور الحادة».

لماحتفاظ بمعالجة الخلافة في وجه التحذيرات، سواء كانت هذه التحذيرات أتت من صفوف العائلة نفسها أو من خارجها. أما في إيران، حسب ما يقول مصدريها، فإن انتخاب محمد خاتمي ليخلف الرئيس رافسنجاني في الحكم كان «مفاجأة حتى لنا». وقد يكون خاتمي منفتحاً، على الأقل على الساحة الداخلية، لكنه لم يفعل الكثير للتخفيف من المخاوف الأمريكية بخصوص التواي الإيرانية. فقد انتقد إسرائيل بحدّة ومطالب بتغييرات في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ويقول الضابط بأن على الولايات المتحدة أن تراقب تصرفاته عن كثب. فالولايات المتحدة لا تؤمن بأن إيرانا يقومها خاتمي ستوقف دعمها لقوات حزب

قال تقرير ظهر في النشرة الاخبارية لمجموعة جين انترناشنال (مجلة الايكونومست سابقاً) بأنه ليس لدى الولايات المتحدة أي دليل على أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد أمرت بقتل الفلسطينيين الذين يبيعون أراضي للخدمة الغربية إلى إسرائيليين، حسب ما يقول ضباط مخابرات امريكيون رفيعو المستوى متخصصون في الشرق الأوسط. وتتناقض القناعة الإسرائيلية هذه مع مزاعم إسرائيلية تقول بأن السلطة الفلسطينية تتفق وراء عمليات قتل أولئك الذين يبيعون أراضي إلى إسرائيل. وكان وزراء فلسطينيون مهدوا الذين يبيعون أراضي إلى إسرائيل بمقوية الاعدام، لكن حتى الآن لم تتم محاكمة أي فلسطيني بعمل هذه التهمة، لكن يوجد على الأقل شخص واحد اعتقل لتهنيده رجل يعني أنه قام ببيع أرض عربية إلى إسرائيليين. وفي مراجعة واسعة لقضايا شرق اوسطية قال ضباط المخابرات بأن لبنان قد يتزلق مرة أخرى في حرب أهلية جديدة حيث أن الأسباب الكامنة خلف الحرب الأهلية التي استمرت ١٥ سنة لم يتم حلها بعد.

ولحد العوامل الأخرى للقلق هو وجود احتمال حدوث صدامات عرقية بين إسرائيل وسوريا في لبنان حيث تصفط سوريا بـ ٤٠٠٠٠ جندي وحيث تقوم القوات الموالية لسوريا بالقتال لتحرير جنوب لبنان المحتل من قبل إسرائيل. ويقول ضباط المخابرات بأن هذا الأمر هو على قدر كبير من الأهمية للولايات المتحدة. وقد قالوا بأنهم غير راضين عن وضع محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقال أحدهم: «كيس هناك ما يكفي من الثقة للتجاذب». فعلى الولايات المتحدة أن تبذل كل ما تستطيع لتشجيع الثقة المتبادلة.

أما بخصوص ليبيا فهناك انقسام في صفوف وكالة الاستخبارات الأمريكية، فأحد الآراء يؤكد على أن الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي يمسك بزمام الأمور بقوة في بلاده، أما رأي آخر فيقول بأن قبضة القذافي على الحكم بدأت ترتخي وأن تغيراً في نظام الحكم قد بات وشيكاً. ومع ذلك فإن أصحاب الرأيين يعتقدون بأنه في حالة انتهاء حكم القذافي «فقد نظر إلى الخلف وتترحم على أيامه».

وهناك قضية خلافة في الحكم تشكلان مصدر قلق لضباط المخابرات الأمريكيين. فالرئيس السوري حافظ الأسد والذي يعاني من المرض كان قد خطط لأن يقوم ابنه بادل بخلافته في الحكم، لكن بادل توفي في حادث سيارة سنة ١٩٩٤، أما بخصوص ابن الأسد الثاني، بشار، والذي كان جراح عيون، لا يمكن التفكير بإمكانية أن يصبح بالتكليف خليفة موثقاً لابيه، بحسب ما يقول التقرير.

وفي مصر حيث يؤدي الفقر المنتشر على نطاق واسع إلى توسيع صفوف المعارضة فليس من الواضح من سيخلف الرئيس حسني مبارك، «وأحسن الحظ فإن هناك زخماً يفي الأمور سليمة نسبياً» حسب ما يقول أحد ضباط المخابرات.

ولا تشعر الولايات المتحدة بنفس القلق بخصوص حليف امريكي آخر هو المملكة العربية السعودية، على المدى القصير. ويقول ضابط المخابرات بأن العائلة المالكة في السعودية ستبقى متمسكة بزمام الأمور بقوة وأن هناك وضوح في من سيخلف الملك فهد بعد انتهاء حكمه، على الأقل على المدى القريب، فولي العهد الأمير عبدالله سيخلف الملك فهد على العرش وعندما سيصبح الأمير سلمان ولياً للعهد بدوره.

أما على المدى المتوسط فالأمر قد يكون أكثر تعقيداً حيث يجب الانتظار لنرى ما إذا كانت العائلة (المالكة) لديها الآلية

إشكالية الدولة العربية الحديثة

الدكتور كامل ابوجابر *

منه لو كانت هناك مقاربة حقيقية له على أرض واقعا وواقع الأمم الأخرى التي استثمرت كذلك.

وإن اتفرد الآن إلى التصديقات الداخلية لرجح أن أنكر أن تحالي هو تحليل الناقد المحي للناقد البقاء لا الحائد الهدام. تحليل يهدف إلى التعرف على الذات للتمكن من الانطلاق نحو أفق أرحب وأوسع تحليل يهدف نحو إثارة الأسئلة الصعبة لتعود هذه بدورها إلى البحث من الخارج أو الخارج الضرورية.

ومن أهم هذه التحديات ما يلي:
أولاً: التركة السياسية اليرودية الاجتماعية.
ثانياً: وتبعاً لهذا الأول محاولات التفرقة بين الأصالة والمعاصرة لدى بعض المثقفين العرب والمسلمين من جهة أو رفض التمسك بهذه التركة أو العودة باتجاهها وهي ما أصبح يسمى بالمركرات الاصولية.

ثالثاً: قيام الدولة العربية في العصر الحديث ضمن أجواء عقلية محكومة من جهة والتحديات الخارجية من جهة أخرى وبين خيرة أو سوابق وبعد انقطاع عرسى عن الحكم في معظم أرجاء الوطن العربي دام عدة قرون تحول أو تقصر بالنسبة لهذا البلد العربي أو ذلك.

رابعاً: قيام العقلانية العربية القديمة لتتحدى الصور الجغرافية للبلدان العربية والتي قدمت مجتموعها وسبب عدم خبرتها السياسية وعدم تقديمها لبرامج عملية ممكنة إلى تهديد بعضها البعض من جهة، وقادت وبالتالي إلى فشل وانهيار الكثر بها. ومن ثم إلى عكس ما كنا نتسمي إليه هذه العقلان أصلاً، ألا وهو ترسيخ الدولة القبلية ويعد ذلك إلى الوطنية القبلية من أرونة إلى فلسطينية إلى مصرية وتونسية وعراقية... الخ.

خامساً: البحث عن الذات هو في نهاية المطاف بحث عن الهوية فأي حرب نحن؟ ترانسكو أرينون، عراقيون، سوريون، أم عربية ومالي المسلمة بين العربية والإسلام؟ وأين مكانة الدين في الدنيا؟ هذا السؤال لم يصب عنها بعد على الرغم من أهميتها وأصل السبب يعود إلى مصرية الذات الاجتماعية في ثقافتين للعلماء لمينا لغة وثقافة وتعامل.

سادساً: تحدي الحركات الاصولية والإسلام السياسي التي اكتسبت بسرعة في أعقاب انهيار العقلانية القبلية لتعلا الفراغ العقلاني بعد انهيار للدهم في أعقاب مزيمتي ١٩٦٧، وانهيار المرد العربي للكر للاشتراكي بعد مجيء غروبها لتتولد الحكم في عام ١٩٨٨.

وأصبح النقاش بين العقلان شبه يرنط في بعيدا عن واقع حياة الناس. ونظرا لشمولية الموضوعات العقلانية من قومية أو إسلامية أو أممية والتي كانت تهدف إلى تغيير شامل لكل مناهي الحياة الاجتماعية فقد أصبحت حكما على خط تصليص مع الدولة القبلية الحديثة التي أخذت تبتدئ وراء الاستقرار من خلال الاستجابة لطلبات الشارع من جهة ومن خلال

تقوية وتسيير أجودتها الاندية من جهة أخرى. فبعد انقلاب الأول أو الثاني اكتشف فساد الثوري أن جزءا كبيرا من عناصر استقراره يعود إلى السيطرة على الشارع. وهكذا أخذت الدولة الحديثة تركس وتلت وتحوّل التفتيط ومجاهدة للتحديات الداخلية والخارجية في أن واحد، وقادت الارتجالية هذه لفساد إلى فقدان الخبرة العقلية والسوابق للحكم إلى مزيج من التفتيط والحيرة وعدم الماطات والمزاور.

فالدولة العربية الحديثة والعائد العربي المعاصر لم يهبطا طينا من الفضاء الخارجي بل هما جزء أساسي ومتمركز عضوي من عناصر وشائج مجتمعاتنا. أما تشديد بعض فادتنا على الأصورية فهو نابع من التراث البطريركي الفكري والذي يعود بدوره إلى تركة الراعي بشقيها الديني والاجتماعي والفرق بين مفهوم الزمعة والمراخنة واضح لا حاجة كبيرة لشرحه الأمر الذي يفسر مقولة وقد البعض حتى في النظم المستورة في طرق للمعرفة أنها وإن أعطت حق الانتخاب للناس، إلا أن المشاركة العقلية في صنع القرار لم يسمح بها بعد ويشير هؤلاء مستأقنين عما إذا كان بإمكان لجماع الناس قاصر على استبدال قرار سياسي لتخذه الراعي.

والآن لا بد لي من عودة إلى البدء الأول، والمتعلق بالتركة السياسية والروحية والاجتماعية التي جادت الدولة العربية الحديثة في سبيلها.

وليداً بالتركة الاجتماعية حيث تشاهد أن حوالي ٧٨٠ من سكان الوطن العربي حتى حافة الخمسينيات

وكان الأمر لم يجب عليه أن نجد الرئيس، آخر السادات يضع عنواناً لكتابه (البحث عن الذات). إن البحث مستمر والذات لم نجد نفسها بعد والذات في غربة والغربة يستغلها من يستغلها أصلحته هي. حدث تغيير كبير في علنا العربي تشاهد محله في كل معلم من معالم حياتنا، فشب ومدينة وأخلاق اليوم لا تشابه كثيراً ما كان بالأس ولو على الأقل ظاهرياً. فالتقدم إلى عمان أو بيروت أو دمشق أو تونس يجد الهاتف والتلفزيون وجر الإذاعة والمدارس والمعاهد والجامعات والشوارع المكتظة بالسيارات السكنية جاء ترجمة لمعلم التقدم للماني، كما وجد الانسارات للشورية والاختناقات للمزيرة والتأثيرات الدينية فيعتقد. أنه وكان الأمر تعدت وإن الحال ليستعد، ولكن هناك ما هو غير مرئي غير موجود الأمر الذي يفسر استمرار الأزمة الحضارية التي من ضمنها أزمة الدولة العربية الحديثة. هذه الأزمة والتي الذي لحد يثا جوارتها، قامت إلى ما نحن فيه من ضعف وهن وتفتت وضربة تقسم هذا الاطراف ويؤكل الجوف، وكان لا حول لنا ولا قوة وبحيث يزداد عمق تهديتها يوماً بعد يوم لتستجيب بالآخرين على ذاتها، وتولد من الاتي بانفسنا مما يفرق حتى تصور الانتاء، والمترومين.

وفي الحديث عن تحديات الدولة العربية الحديثة

العربي الذي شكل ويشكل التحدي الجيني لنا اليوم، كما على مستوى تكنولوجي واحد - وبالذات من التواحي العسكرية - حتى لحظة ما إبان القرنين الخامس والسادس عشر وهي الفترة التي تلت انهيار نظام الاقطاع في أوروبا الغربية فما الذي حدث منذ ذلك التاريخ في العالم العربي بحيث قفز إلى ما هو فيه اليوم ونحن ما زلنا في لحظة الانشغال بين عصرين؟ ما الذي حدث منذ مجيء مارتن لوتر قبل ٥٠٠ عام في العالم الغربي ولم يحدث مثله؟ وهل ماحدث هناك له علاقة بسرعة التقدم التكنولوجي الذي شاهده اليابان منذ عصر الابرارامور البري في العقد السابع من القرن التاسع عشر؟ وهل لانحلال البنية الحسية والبحث عن الحل للعمل العقلاني علاقة بالأمر؟

ومذا يصحسرين ان تقدم وملاحظة على ملاحظتي هذه وهي أن اعتماد البنية العقلانية والاعتماد على الاختيار العملي وتسخير العلم تكنولوجيا لخدمة الإنسان لم يكن ولا على سبيل في العالم الغربي لابتداء الإنسان الفرد من أصول دينية وحيث أصبح الكثير من مثقفينا يعتقدون أن للحداثة تعني تخلي الإنسان عن دينه والتفكير لقيمه الروحية والحضارية. بل ربما كان العكس هو الصحيح في الغرب إذ لقيت المسؤولية الروحية على الفرد كإمر له علاقة بضميره كائنات حر فرد له أن ينمي هذا

منذ بداية المسيحية وتلا أحاول أن ادريس وأحلل الأسباب الكامنة وراء التسايع والعشرات والاختناكات التي تواجهها الدول، ومن ثم المجتمع أو المجتمعات العربية. ونحن الحديث عن هذه المساب فأننا لا اعني الأحداث العابرة، على حساباتها أحياناً كالانقلابات أو العسكرية أو حتى تخيد أو خيبة خطط التسمية في هذا البلد العربي أو ذلك أو حتى على صعود الوطن العربي بأكمله إذ أن جميع هذه هي في محصلة الأمر التكتيف مع متطلبات العصر الحديث. فالصالح الذي نحن فيه الآن ما هو سوى مجموعة أعراض والتكاسات لمجموعة من الأمور الكامنة في مجتمعاتنا والتي تشدنا إلى ما نحن فيه. وقد فسحتني قراءاتي وتحليلاتي إلى خارج السؤال الثاني على نفسي والذي يتعلق بمفاهيم معنى التخلي؟ وما هي سماته الأساسية؟ ومن ثم ما هي الأسباب التي تطل حال الخاض الذي نحن فيه - حال الانتقال من مرحلة حضارية إلى أخرى - والتي طالت بالنسبة لنا أكثر من أي فترة مرت على أي شعب من الشعوب الأخرى. فقد فحات اليابان مثلاً العصر الحديث بعد سبعين عاماً من دخول مصر إليه مع مجيء نابليون بونابرت إليها في نهاية القرن الثامن عشر. وما نحن اليوم تشاهد البيون التكنولوجي الشاسع بين هذين البلدين، وطعما بأن مصر لم تشهد فترة انهزال عن العالم كذلك التي شهدها اليابان على مدى عدة قرون قبل اقتحام الكومونور يوري الأمريكي إياها كما قام نابليون باقتحام مصر قبل ذلك بخمسة وخمسين عاماً.

على الرغم من السيطرة العثمانية على مصر ومعظم البلدان العربية إلا أن التواصل الحضاري مع الحضارات الأخرى، وبالأذات مع الغرب لم ينقطع أبداً كما كان الحال عليه بالنسبة إلى اليابان.

أذن ما الذي يمكن لليابان من التفرد فوق الصواريخ والاختناكات من بعض الأوقات التي كانت تشبه إلى الخلف والانطلاق نحو أفق جديدة دون التخلي بالطبع عن بعض سمات حضارتها وتراثه المميزة والتي ما زالت تشدنا بشكل أو بآخر إلى ما نحن فيه مثل هذا السؤال الكبير للحير قارئي إلى البحث في جذور الأزمة الحضارية التي ما زلنا نعانيناها منذ لحظة العصر الحديث، ويحدث لنا تشاهد معظم المثقفين العرب ما زالوا يطرحون على أنفسهم وعلى شعوبهم الأسئلة نفسها التي طرحها المثقف العربي على نفسه إبان وبعد انقراض نابليون لمصر، وما تبع ذلك من استمرار لعظم البلدان العربية لانتها بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين. كيف تخلصت اليابان من تخلفها بهذه السرعة ولماذا ما زلنا غير قادرين على ذلك؟

قبل الدوس في تعداد وتحليل الأسباب الكامنة وراء ذلك لابد لي من الإسراع في إبداء بعض الملاحظات المسبوبة: الأولى أنه يجب علينا أن

نفرق بين التكنولوجيسا أو التفريق التكنولوجي والمضمون الحضاري لمتجم ما. فمجتمعاتنا العربي حضاري بكل ما في هذه الكلمة من معنى، بل ربما كانت بعض سمات حضارتنا من تراثهم وتبين وثقفة وحسن الجوار وير الإباء، بابائهم والإستعداد عن العنف... الخ أحد أسباب عدم تمكننا من الرد المناسب على ما نواجهه من تحديات. فالمفاهيم العربي تكراً كان أم أثلي لديه من الأدوات الحضارية ما يمكنه من المعيش مع ذاته وأهله وأقرانه ومجيطه في حال من اليسر. إذ تجده يهبط الفرح والمسر، علماً بأمور دينه حافظاً لأصوله، يحترم ذاته ويحمي حياته حسب فهم حضارية مستحبة تجمد من العنف أو اللوم إليه وإن كان غير متمكن من أصول الحضارة التكنولوجية الحديثة بإمكانه أن تجالسها وتعامله أساعات طويلة في الأمور الحياتية العالية والتراثية وإن كان غير قادر بعد على التملك واستعمال الآلة الحديثة، وبالأذات العربية منها.

ما أود أن أؤكد عليه الآن أنه ليس لدينا ما نعتز به في حضارتنا وتراثنا لا بل العكس هو الصحيح إذ أننا حضارة متفوقة لنا أن نتخذ بلبات الجمال والإبداع من قصة وشعر وفنسة وعلم وفلسفة ودين وأخلاق وفهم. فالقديم الحضارية شي، والتكنولوجيا واستعمالاتها شيء آخر.

أما ملاحظتي السريعة الأخرى فهي بشكل تساقط من مجموعة من الأحداث التاريخية التي لا حد فاصل لها بتاريخ معين وهي القول أننا والعالم

الدولة العربية الحديثة والزعامات العربية لم يهبطا بل هما جزء أساسي من عناصر ونتاج مجتمعاتهم. أما تشديد بعض قاداتنا على الاسروية فهو نابع من التراث البطريركي والذي يعود بدوره الى تركة الراعي بشقيها الديني والاجتماعي والفرق بين مفهومي الرعية والمواطنة واضح....

لا بد من الإشارة إلى ضرورة الفصل بين تلك الخارجية والأخرى العقلية منها، وإن كان لابد من الإشارة إلى أن هذا الفصل بين التحديات والمسابع الداخلية والخارجية فصل اصطناعي تفرضه ضرورة هذا البحث إذ أن التشابك لا بل وأحياناً الالتحام بينهما من لا يفرح بحيث أنه لا حاجة هناك للتدليل عليه.

التحدي الخارجي لنا ولاستنا حاصل منذ اللحظة الأولى التي اكتشفت بها هذه الأمة هويتها مع أملاة الإسلام والرسالة المصممة. منذ تلك اللحظة وحتى يومنا هذا لم يهدأ للعالم العربي بال وبالطبع لم يبدأ لنا نحن بل بال كذلك. فبعد المصمة أو المصمات الأولى مع بيرتانة تزامنت التصامعات عبر المصمات الحديثة والتي تمتدنا فترة تقصر في العالم العربي لتتحد إلى الانشغال للمزني واعتماد العقلانية والاختيارية في لحظة ما تلت للعصور الوسطى ومن ثم إلى قيام الحضارة الغربية الحديثة بمايتها المعنوية التي فادت إلى التمدد الاستعماري في جميع قارات العالم القديم والحديث وإلى الاستعمار في علنا العربي بدءاً بمصر فالجزائر وغيرها من البلدان الغربية وانتهاء بسلبيكس - بيكو والاستعمار الصهيوني في فلسطين.

وإن أنكر التحدي الخارجي وما قاد إليه من استثمار أنكره للتذكير به لا نجد القاء اللوم عليه وعلى الآخرين، فالاستعمار ما كان ليتمكن مما تمكن

الأساس في ذلك وابلائه، الأمر الذي قاد إلى تمعيق حوافي للتدبير لا التمسك الشكلي ببعض طقوسه. أما ملاحظتي الثالثة في هذه المسألة فهي الإسراع بالقول أننا - على الرغم مما سبق وأسلف - في طور انتقال الحضاري وإن كان هذا الانتقال قد طال كما أنه يسير ببطء كبير ولكن لعله، وعلى الرغم من بعض للعائدات، أمر ضروري ومستحب من الناحية التاريخية إذ يسمح بالتكيف بدلا من المصمة العنيفة التي قد تؤدي إلى فقدان الهوية والغربة والضياع.

وفي الحديث عن مشاكل ومسابع الدولة العربية الحديثة لفت الانتباه إلى مؤلفات ثلاث لغيايات عربية حديثة تضمن عناوينها معظم مضمون الدولة العربية والقائد العربي الحديث.

ولبدأ بعنوان كتاب جلالاً للذك الحسني بن طلال عن مسيرة حياته ورموده فيه إلى إحدى مسرحيات شكسبير (الراس غير متراج) Lies The Uneasy Head. وهنا اتسأل وإذا الراس غير متراج وعن ماذا يبحث وما هي موموه.

ويجب على هذا التساؤل إلى حد ما عنوان كتاب جمال هيداناصر (الثورة) الذي يتبين فيه من الكاتب الإيطالي بيراتيلي عن بلل يبحث عنه ولماذا الثورة والثورة هذا لم تكن العنف بقدرها جاءت لتعني ضرورة التغيير والتغيير السريع لولوجية التحديات الخارجية والداخلية.

• استاذ جامعي، وزير خارجية سابق،
عضو مجلس الاعيان الاردني،

TOYOTA
Corona

تويوتا كورونا
السيارة .. الحلم
بسعر واقعي

تويوتا كورونا

محرك ١٦ صمام بخاخ
سعة ١٦٠٠
و ٢٠٠٠ سي سي

سيارة .. جسدت أحلامك على أرض الواقع



TOYOTA

لن تجد سيارة تستحق نقودك أكثر منها.

شركة اسماعيل الميموني وشركاه

شارع الملك حسين / هاتف: ٦٢٢٨١٥، ٦٣٨١٠٤، ٦٣٨١٠٣
ولدى موزعي تويوتا المعتمدين في المملكة

٢٣ ٤٢
١٠ باب ٨٦٦

۱۰۰

[illegible]

طراز امن الاتصال

القضايا العالمية وقسوة الاعلام

ليونارد موسمان

وانها تنقل تقارير منحازة، وبأنها متحيزة وتسيطر على التدفق العالمي للمعلومات. أما مثابرون هذا النظام الجديد فيرون بكه يتقلب أدارة الدولة للمصاحفة المحلية والدولية، وبكلمة واحدة يتطهرو رقابة.

لقد اقترت قلة قليلة منا بصحة النقد الموجه للتغطية الاعلامية الغربية للشؤون الدولية، والمحتوية ذات التقارير الجادة والتحليلات المشككات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية قلة جدا. لقد شجعت الحرب، الباردة دون شك التغطية الاعلامية في كثير من البلدان. وإن الصغائر السياسية للبلدان العربية غالبا ما تلقوا تغطية صحفية المثل وأرق من تلك التي تلقاها للحياديين أو الخصوم السياسيين للغرب. لكن لغة المبالاة والطبائير المصمجة لكثير من قادة النظام العالمي الاعلامي الجديد لجهشت كل الفرص للحصول على استجابات بنامة ومتحيزة من الصحافيين الغربيين والحكومات الغربية. وقد قيل ان النظام الجديد يتطلب لاجازة الدولة للصحافيين، وهو قول لم يحنى بدعم الليبراليين لكن بعض انصار معسكر هذا النظام يصر الى. فالاجازة أو الترخيص هي الخطوة الاولى لتجديد من هو صحفي، يليها التحكم من ان للرسانين

* الكاتب استاذ في الاعلام الدولي ومسؤول في مؤسسة فريدوم هاوس المعنية بحقوق الإنسان في نيويورك. مقالته انشاه ماخوذ من كلمة القاها خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقبته الأمم المتحدة مؤخرا في ولاية نيويورك.

تجزات السياسات الجغرافية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولم يعد هناك رؤى سياسية عملية للمستقبل. وبدلا من ذلك هناك موجبات دامية في بلدان صغيرة، تؤدي الى وفاة اعداد كبيرة من السكان وبينما نشاهد احيانا على ندى الكوكب طائرة تقوم برحلة قصيرة من مكان مقر مجهول، فلننا نرى سيلاً من الملقق الدولية لارسال الكلفسات والامكار الى مختلف مناطق العالم، حتى من والى هذه الامكان التي شوهها حالة من الاضطرابات والفوضى والرفويات. اننا نشهد ليس على لخصاص الوقت والفراع فحسب بل وعلى التوسع اللامحدود لقوة الاعلام ايضا. اذا يجب علينا ان نمنن المواطنين في كل مكان من الوصول الى الخزن الرابع من البيانات والتحليلات الضرورية لتبكيثنا من اتخاذ القرار حول خياراتنا المتعلقة بالحياة الشخصية والسياسة العامة.

ان هذه القضية هم الأسرة الانسانية فاقية، وان الطريقة التي سيغير بها كل واحد من سكان الكرة الارضية للبالغ عديم ستة مليارات نسمة تقريبا، والتي ينتمون لثلاث الحضارات والاعراق واللغات واللهجات، والطريقة التي سيتواصلون فيها مع بعضهم البعض من الآن فصاعدا، والتي ان تتوقف عند نقطة زمنية بعيدة في الالف لليلاني الثالث. ان للتسديل معنا الآن بارقامه وشيكاته، ومشكلاته المبررة والمعدلة، وعلى أية حال، فإن الحيرة والارتباك تقتضي التحاور، والجدل من ناحية عليا.

لذا ليس من الغريب ولا من الجبل المفاجئة ان مجرة مقد هذا المؤتمر قد آثار مشاعر عميقة في اسكان كثيرة.

اسمحوا لي ان اعالج هذه المشاعر بشكل مختصر هنا. لانها جزء مهم من مداولتنا، ومن ثم فهي تستحق ان تذكر منذ البداية. ان بعض اولئك الذين لاروا الدعوة الاصلية كانوا قلقين لانهم فكروا ان لهذا المؤتمر هدف مرسوم وجاهز سلفا، غير ان هذه الاهداف للتمسوخ عليها في الاوراق الاولى للورقة ملخفا. والتي اترك ان قديم تابع من فواة عقدين من الجدل الذي في كثير من البلدان تحت رعاية جهات مختلفة. وقد بدأ هذا الجدل والنقاش الذي في منتدى يعتبره برنامج الأمم المتحدة جوهري الرئيسي، الا وهو منتدى الدول النامية. ان تسمية غير المنظم، الذي تشكل في منتصف العقد تحت اسم حركة عدم الانحياز، قد خلق طلبا رسميا على نظام اعلام عالمي جديد. وقد تحول هذا النظام الجديد الى مطلق لعدد لا يحصى من المناقشات والجدل، بعضها امتد سنوات طويلة لكتبتها كلها وسمت حياتها الخاصة بها. وتحول النظام الاعلامي العالمي الجديد الى صناعة صغيرة ليس فقط في اليونيسكو، التي تتولى ترويج التنمية الثقافية، ولكن ايضا في اجتماعات الاكاديميين المتخصصة لبحث القضايا الاعلامية، كما في اجتماعات المنظمات الصحفية ومؤتمرات النشر والاتاعة المتخصصة لبحث مستقبل مؤسساتهم.

وكما تزايدت المناقشات حول النظام العالمي الجديد للاعلام كلما اصبح هذا الموضوع مثيرا للخلاف على نحو اكبر. ويبدو ان هناك جانبين لهذا الجانب الذي صل جاهدة لضمان التعلق للجانب للمعلومات (النظرية الغربية للاخبار والمعلومات العالمية)، والجانب الذي طالب بتحقيق توازن افضل لتعلق للمعلومات العالمية لتحسين التغطية الاعلامية لقضايا الدول النامية. اضافة الى ترسيخ الرئي الاعلامية الاساسية للبلدان النامية. وقد يمر أحد المحاور هنا من استغرابه لمانا زيادة الخلاف والالتزام حول هذه المبدائل. ان اولئك الذين شاركوا هنا مرات عديدة، يبدو ان عليهم ان يرضخروا، لا ان يصرخوا تاريخ ذلك، وان يمهروا من وجهة نظر اولئك العالميين من المشاركة بسبب قلقهم من ان الأيام الخدمية الرديئة للنظام الاعلامي العالمي الجديد قد تعود بشكل جديد وصورة جديدة.

وان المبدائل التي ذكرتها هي في الحقيقة تناقضات مصورية. ان مؤيدي النظام الاعلامي العالمي الجديد يشهدون وسائل الاعلام الاخبارية الغربية بأنها لا تنقل صورة لبلادية سيئة من العالم الثالث فحسب، بل

بالبحر امداح للنتجات والمؤسسات ذات الصلة وزيارة للبيعات. بيد ان المؤسسات الكبيرة تملئ بالفضيل. لذا يجب ان ينصب تركيزنا على طرق ووسائل فتح القنوات لاحتوى يقوم على التعميم وهذا لا يعني التعمدية الثقافية والوطنية فحسب بل وبعني ايضا تعديدية للانسانية المحلية.

وتحقيق ذلك، ربما يكون هناك حاجة الى صيغة من صنع التنظيم الحكومي، ليس من حيث محتوى الاخبار والمعلومات بل من حيث ضمان وضع القنوات الاعلامية في ايدي جهات اعلامية متعددة، وهذه ليست بالظاهرة الجديدة، حتى في اي بلد ديمقراطي، فقد تم تنظيم نظام الهاتف في امريكا منذ البداية لكي يتسنى توفيره لأشد الناس فقرا ولأولئك الذين يعيشون في مناطق نائية. بعض النظر عن الكلفة التي تحملها مؤسسة الاتصالات، وقد تم تدويرها لكلفة من خلال خدمة مقدمة من الدائرة للمتكزة لهذه الخدمة في المناطق الحضرية للمستديرة. وكذلك الحال بالنسبة لخطوط السكة الحديدية التي صممت لتقديم روجب استماتها العامة هي سياسة اميركية تقليدية روجب استماتها عند الحاجة على طريق الاعلام الجديد السريع. صل هذه المناقشات ستكون مفيدة في هذا الخصوص، ولا اعتد ان هناك حاجة الى الغرض في اللغو لتعلق بالنظام الاعلامي العالمي الجديد.

٢- يشترك على الانظمة الديمقراطية والمستديرة ان تعلم درسا من محتوى الخاص للرجوع إلى، هو سولا بول. فلهذا درس هذا الاستاذ للتخصص في العلوم السياسية علماء الطبيعة والتكنولوجيا ان جميع تقنيات الاتصال الحديثة يجب حمايتها من خلال التعديل الاميركي الاول، لعلنا ملنا تحت حماية صيغة الاقدم لتقديم الاخبار والمعلومات وهذه فكرة اساسية تتسبب على جميع البلدان، فالتكنولوجيا على سبيل المثال لا ينبغي ان تخضع للرابة في أي مكان، فهي محور التنشيط للمنتج للاتصال البشري، رغم ما قد يتعرضها من غصب وطمع باقتناها المفضي، قد تمتد هذه بلدان او وضعت قيودا خطيرة على التكنولوجيا، وقد حاولت الولايات المتحدة العام للامني وضع قيود على التكنولوجيا (بما في ذلك عدم بث المروحيات الاحادية للافطار، والرقابة)، مضمومة بذلك صبرها.. وستقول المحكمة العليا كلمتها الاخيرة في هذا الصدد. لكن من الواضح ان للمحكم الاقل شكا قد لبيت حكم إلى بول الصادر قبل هذين من الزمن تقريبا. يجب ان تنقل التقنيات الحديثة بعيدة عن السيطرة الحكومية ومراقبة المحتوي، وبماكان ان نبحث مع الطرق التقنية لتحقيق توازن في تعلق المعلومات دولما حاجة الى اجراءات رقابية.

٣- يجب علينا ان ندرس، دولما حلد او خشيعة، الانتماسات الاساسية للمصلحة والجدل العالم حول النظام الاعلامي العالمي الجديد. فسؤيد هذا النظام يصرون على ان للبلد الاساسي لتعلق لحر للمعلومات ما هو الا وسيلة التحكم هدفها لبقاء السيطرة الغربية على نظم تقديم الاخبار العالمية. وهناك من يقول بان تعلق لحر للمعلومات ومثل هذه السيطرة الحكومية على المعلومات، ومن ضمنها، على سبيل المثال، قديم الاسويوية. كما يقال بقها تمكن اجماعا وليس مناقشة عامة أو تغطية للمراج. ان الجماعية وليس الفردية لها في رأيي موضوع جدير بالمناقشة فجميع الولايات المتحدة ايضا كانوا، يحمل لهم التمتع بحرية التعبير وتلقي الاخبار والمعلومات من مصادر مختلفة. ولذا لضمان العالمي لحقوق الانسان، فانا كان هذا هذا غالبا من حقوق الانسان، فمانا تتناقض الصحافة التنافسية والتعمدية مع قديم الاسويوية مل تناقض حرية الصحافة القيم الاسويوية في الوصول الى لجماع كيف يستطيع لحر الوصول الى هذا الاجماع بدون التبادل الحر للاراء والافكار، فهي التقليد المشرقي، في افريقيا، يحكم شعب العشيرة بالاجماع الذي يتم التوصل اليه بعد مناقشات مفتوحة. وغالبا ما يمكن هذا الاجماع التكاثر للتزاعة والتنافس.

وهناك قيمة كبيرة للتعبير عن الخلافات، في إطار من النقاش المفتوح وديور ودية، ويجب علينا ان نأدا من جدد ملتصين للشرائط وكلمات السر القديمة. ويجب عدم التمسك من الحق في الاجابة او في التواصل والنخاطبة، او فهمه على أنه تهديد. وبدلا من ذلك يجب هيكة جميع وسائل الاعلام بطريقة افضل تمكنها من تشجيع الاتصال للتبادل. ان عملية الصحفيين يجب ان لا ترتبط بترخيص الصحفيين، ويجب حماية الراسلين الصحفيين شتكم في ذلك شأن كل المدنيين في مناطق الخطر.

وسائل الاعلام الغربية، لا تنقل صورة اخبارية سيئة من العالم الثالث فحسب... بل تنقل تقارير منحازة ايضا. الانترنت لا ينبغي ان تخضع للرقابة.. فهي مجرى التنفس المفتوح للاتصال البشري.

١- يستطع جميع المدافعين عن حرية الصحافة في البلدان الصناعية الغربية وفيها ان يتلقوا على ان ثورات الاتصال الحالية تؤثر علينا جميعا، ويستطيع ان يؤثر علينا جميعا، سواء في البلدان الفتية او القديمة، ايجابا او سلبيا. اتحدث هنا عن ثورات وليس عن ثورة، لان هناك ثورة تقنيات وكثرة معلومات، ولنا تستخدم ثورة التقنيات للوصول الى فضاءات عريضة واسعة. لقد ان الاران العالمية يوضع حد للهم الكلاسيكية والتمم الضمادة، ذلك اننا جميعا نتأثر بهذه الثورات. وحتى اشد الناس قوة يندنا لا يعمرون سادنا سيحصل بعد خمس سنوات، من يستطيع ان يخبر تاييم وورنر، بان النخبة الكوابل للمساكنة الآن، ان تستلم امام الوسائط اللاسلكية لنقل الاخبار ولقارات الترفيه والتسليلا ومن يستطيع في شركة AT&T ان يبيع بله مستهلك بان شركته قادرة على التصديق للمنافسة الروسية من مشاةقة ما يجري من خلال القنوات الفضائية والفيديوات المرئية على شاشات تلفزيون في المنازل ان تليفزيون منزلي يلتقط اليوم الرسائل الصوتية القادمة. ومن يستطيع قول ان تعلق للمعلومات بين البلدان، سواء عبر الصناعات الفضائية او التلفزيون، يمكن مراقبته والتحكم به لفترة طويلة من قبل الحكومات القليلة، وصمغني اشد للناقصين عن حرية الصحافة، فإن لدى مشاعر سلبية قوية حول بعض وسائل الاعلام الاخبارية الغربية واجراءاتها الاخبارية في العالم الثاني. لقد سمعت لهرم نظريون ستمار الى استبعاد هيئة الاتاعة البريطانية من اذاعة التليفزيونية لجره كسب وه ذلك البلد الثاني، الا وهو الصين، كما وضعي بالقدر نفسه ممارسة جويدي نيويورك تأثير واشنطن بوست الايزان على سغافديو بسبب لخر فكرة في حرية اتوناشيونال هورالد تريبيون التي تملكها المصينان.

ان النقطة التي أود الوصول اليها بسيطة، نعتا نتعامل مع مشاهدين تقنيية الاعلام والمعلومات دين ممارسة نظرية التاسر، حيثما لا توجد، فلنا لا نتعامل استراتيجيات السوق لعملاقة الاتصال وهم يمارون

الصحافيين يلتزمون بالميثاق الرسمي لممارسة مهنة الصحافة وفرض عوليات على المخالفين.

ان الطلب للتصوير المباشر في الرء اعطاه، للثورة او المثلقتي ضمن سياق النظام الجديد حق الدولة في فرض وجهة نظرها على مصادر الاخبار الاجنبية وهو حق مألوف ثقفة حكومية ثائية، في البلد الأصلي للصحافة للخلاف. وفي ظل هذا لفتنا، فإن لها من الاطراف المعنية لم يستمع للاخر. شة أوجه كثيرة لآخرى لهذا النظام، لكنها جميعها أصبحت ملحوظة بالنسبة للصحافيين الغربيين والحكومات الغربية. وقد كان النظام الاعلامي العالمي الجديد السبب الرئيسي لانسحاب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من اليونيسكو، حيث مازالا خارج هذه المنظمة الدولية. هذه المعلومات جميعها معروفة لدى الجديد. اذا فسا مر هنلي من هذا السرد التاريخي لتسقي اليونيسف من فكرة النظام الاعلامي العالمي الجديد، واستبدله ببرامج جدية لتعديز وترسيخ قاعدة حرية الصحافة.

لقد استذكرت هذه الاحداث غير السارة لان القضايا التي خاضت النظام الاعلامي العالمي الجديد واستجابة الدول الغربية لها مازالت مائة امام ناظرنا. ان ثل البلدان للنة والسيدة والمانين التي اجري بيت الحريات Freedom House تقريبا فيها، تسيطر على جميع وسائل الاعلام الاخبارية، وهي تقوم الآن بزيادة تقوئما وسيطرتها على التلفزيونات والمطحات الفضائية وغيرها من نظم الصحافة والاعلامية القديمة. اما اليوم فقد تم طرح هذه القضايا بصورة مستقلة، فحة من يرجع لنا السؤال التالي في ضوء نتائج الاتصال الجديد، كيف نستطيع البلدان النامية تخفيف التقييدات الغربية التي تقوى يوما اش يوم، وكيف يمكن للبلدان النامية ان تنضم الى جيل المعلومات الجديد وتحرك بحرية على الطرق الدولي السريع؟ هل هناك من سبل للوصول الى للثريات الكبيرة من المعلومات المتوافرة الآن على شبكة

انشاء مؤسسة مستقلة لدراسة الاعلام في الاردن والعالم العربي هدفها تعزيز الحوار الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني ورفع المهارات الصحفية

محمد سلامة *

كشّاس لتعزّيز الحوار الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني ورفع المهارات المهنية. ويشرف ان المركز سيعمل على صعيدين

تحقيق اهدافه: أولاً: ملء الفراغ المؤسسي الموجود في العمل الاعلامي خاصة انه لا يوجد مثل هذه المؤسسة في العالم العربي ما عدا الاتحادات والنقابات الصحفية التي غالباً ما تكون تحت سيطرة الحكومات وتلتزم لمعالجة امور اخرى في ممارسة المهنة. وثانياً: العمل مع المراكز العالمية المشابهة وعبر الشبكة الدولية للصحفيين من اجل نشر الوعي العام لدور الاعلام في بناء الدولة وتعزّيز قضايا السلام والديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة والمساواة ومساواة الحكومات.

ولخص السيد حواتمة اهداف المشروع بعيدة المدى في تقوية العملية الديمقراطية التي بدأت تشق طريقها في الاقطار العربية وخدمة قضية الاعلام العربي المستقل والتمتعدي، حسبما جاء في اعلان صنفاء الذي تمخض عن مؤتمر ١٩٩٦ والذي رعته الامم المتحدة واليونسكو وبنيته والتالي النقابات الصحفية العربية ومن ضمنها النقابة في الاردن، وفي توفير أدوات الدعم والتقنية لعمل الصحفيين العرب في حالة غياب المؤسسات الصحفية والاعلامية غير الحكومية القادرة على القيام بهذه المهمة.

وسوف يقوم المركز باصدار مطبوعة دورية تغطي نشاطاته وتحتوي بالكتابة في كافة القضايا المتعلقة بالاعلام العربي والتطورات المتلاحقة في حقل الاعلام العالمي بما في ذلك الحصول الذي سيصبح ثروة المعلومات. ومن اجل زيادة الوعي العربيين والعرب بهذه القضايا سيؤسس المركز الى القيام بالنشاطات اللازمة لتعريف الصحفيين بحقوقهم وواجباتهم تجاه قرائهم وحق القراء والناس عامة بالحصول على معلومات دقيقة عن كل ما يدور حولهم.

وسيدأ المركز قريباً بعد ورشات عمل تدريبية منتظمة للصحفيين وكيفية اجراء التعقيقات الصحفية واستخدام مصادر المعلومات مثل الاحصائيات والكتابة عن النشاطات البرلمانية ونشاطات المؤسسات المدنية وتنظيم البعثات خارج البلاد لهم.

وقد يتبنى المركز وسائل اخرى لتحقيق غايته من خلال برامج تطوعية حيث يمكن للصحفيين الشباب ان يندمجوا مهاراتهم ويقيموا علاقات مهنية مع زملائهم وزميلاتهم ذوي الخبرة من العالم العربي والدول الاخرى.

ويقول السيد حواتمة ان اكثراً ما بلغ المؤسسات لانشاء هذا المركز هو قيام المؤسسات السياسية والاعلامية الاجنبية بالوظائف للشار إليها سابقاً من غير الالتفات لضرورة ان يقوم بهذه المهمة الصحفيون العرب انفسهم، مما كان يؤدي في غالب الاحيان الى تشويه الحقيقة والوضع الصحفي والاعلامي في بلادنا.

ويأمل المؤسسة ان يقوم المركز الجديد بسد هذا الفراغ المؤسسي والذي ولد كنتيجة لغياب صحفيين عن الساحة طوال السنوات الماضية.

* رئيس تحرير صحيفة المشرق

وفي الوقت الذي يسعى فيه الاعلام في الاقطار العربية الى ان يعكس ويتجاوب مع هذا التغيير يحاول ايضاً ان يسمير في الطريق الذي يؤدي الى ديمقراطية اكبر. فينمنا يقول النقاد على سبيل المثال ان العملية الديمقراطية في الاردن نشأت في خلق اعلام حر ومصمم على قلب كفة الميزان لصالح القوى والمارسات الديمقراطية. فان الحكم السياسي وكثيراً من مؤيديه يعتقدون بان الصحافة، وخاصة الصحف الاسبوعية، قد تجاوزت حدود ما هو مسموح به في بلد يحاول ان يحمي مصالحه ووجوه.

وهذا يفسر القرار الرسمي في شهر ايار للناسي باجراء التعميمات على قانون المطبوعات والنشر لعام ٩٢، والتي ضيّقت هامش حرية الصحافة في الاردن.

الاقطار العربية الاخرى التي تسير ايضاً نحو الديمقراطية مثل مصر واليمن وفلسطين والمغرب، كان لها تجارب مختلفة مع وسائل اعلامها.

هذا في الوقت الذي كان على العالم العربي بأسره ان يتعايش مع ما يسمى بالاعلام للهجر، وبخاصة الصحف ومجلات الاداء والتفزيون التي تتخذ من لندن وباريس مراكزاً لها.

ويقول السيد حواتمة انه في ضوء هذه التطورات للتسارع، وبخاصة في غياب الدعم المؤسسي المستقل للصحافة المهنية والجدية، فان مجموعة من الاكاديميين والبرلمانيين والصحفيين الذين يعتبرون الاعلام اداة هامة لتحقيق التغيير المنشود قد قرروا اقامة هذا المركز المستقل لخدم

سجل مؤخراً في عمان مركز يعتبر الاول من نوعه لدراسة ومتابعة قضايا الاعلام في الاردن والعالم العربي بشكل عام.

ويقول القائمون على المركز العربي والدولي لدراسة الاعلام (Arab Media Institute)، وهو بمثابة منظمة غير حكومية تغطي بدعم الامم المتحدة ومنظمة اليونسكو ومنظمات اهلية غير حكومية عالمية، انه يرمي الى سد فراغ مؤسسي في طريقة ووسائل عمل الاعلام العربي وذلك عن طريق توفير منتدى للبحث والدراسة والتدريب ومتابعة العمل الصحفي والاعلامي في الاردن والمنطقة العربية، حيث لا تعمل في هذا المجال سوى الاتحادات الصحفية والنقابات التي غالباً ما تكون موجهة من قبل الحكومات او تلك التي تمتلك اجندات لا تشمل القيام بعمل هذه المهمات.

ويقول جورج حواتمة، رئيس تحرير الجورين تايمز، وهو احد مؤسسي المركز، ان تفويضه يستند الى فراغات مؤتمر صنفاء للاعلاميين العرب الذي عقده الامم المتحدة واليونسكو بالتعاون مع المنظمات الاعلامية العربية والدولية عام ١٩٩٦ والذي طالب باقامة منظمات اعلامية مستقلة في الوطن العربي تعنى بدراسات وقضايا الاعلام وتكون شريكة لانشأتها في الدول الاخرى في خدمة قضية الحريات والاستقلالية والتمتعدي في هذا المجال.

ويضيف السيد حواتمة ان المركز سيسعى من خلال أنشطة مختلفة الى رفع المستوى الصحفي المهني ونشر الوعي بدور الاعلام العربي في المساهمة بتحقيق السلام والتعاون بين الدول ودعم البناء الديمقراطي للدولة وللحفاظ على حقوق الانسان بما فيها حرية التعبير والصحافة ومساواة الحكومات في برامجها الهادفة لتحسين



التسامح اوصلنا الى شاطئ الامان...

سادة الكيلاني *

خطاب له بشدة الصحافة الاسبوعية وكتاب الاعمدة، وعبر الملك عن استيائه الشديد للتغطية الاخبارية للصحافة الاسبوعية، ملحا ان كثيرا من تقاريرها يحتوي على مغالطات ومعلومات مضبوطة، ووصف تحليلات بعض كتاب الاعمدة في الصحف اليومية بأنها كتابات من شأنها التأثير على للسلطة القومية.

قد تسهم التعديلات على قانون الصحافة، في تسهيل اجراء الانتخابات البرلمانية القادمة التي تشكل هاجسا للحكومة، وكان رئيس الوزراء الدكتور عبدالسلام الجالي قد صرح في معرض تقريره للقانون الجديد "انه هو وحكومته لا يريدون في سنة الانتخابات ان تبتز الصحف الاسبوعية المرشحين، او تؤثر في سير العملية الانتخابية، فالصحافة الاسبوعية قد تصبح معقلا للترويج عن برامج وائاعات زائفة، لكن في نفس الوقت يمكن القول ان التعديلات تكاد تقضي على صحافة متطورة ساهمت في رفع سقف الحريات في المملكة، وتكاد تنسف كل ما حققه الاردن من سمعة طيبة في مسيرته الديمقراطية.

جريدة "عبرية" الساخرة الوحيدة في الاردن، اغلقت ابوابها وكذلك جريدة اللياق، وصحف اسبوعية اخرى تعيش في "حيص بيض" وبعضها يكرر في الخروج من الاردن بالصدور من خلال امتياز اجنبي، وصحف اخرى بدأت بمقاضاة الحكومة وبالتكيد ان عددا من الصحف الاسبوعية ستفقد حتى اشعار آخر في الوقت الذي خففت فيه بعض الصحف من لهجتها خوفا من الملاحقة القضائية.

كما ان الصحافة الاسبوعية نفسها والتي بدأت بالظهور قبل سنوات معدودة عجزت عن تطوير مصداقيتها، حتى اعتبر كثير من الناس والصحفيين ان الصحافة الاسبوعية تجاوزت حدودها وخرقت الكثير من العادات والتقاليد واسات للاخلاق العامة بنشرها صور فاضحة واختيار الجرائم.

هناك القليل من التعاطف والتفهم لحرية الصحافة، ولم يكن هناك اي وعي للتأثير المترتبة على قمع الصحافة، حتى بدأ الناس بتقبل نظريات الحكومة من غير ان يدركوا انهم في نفس الوقت يجرمون انفسهم من حقهم الاساسي بتلقي المعلومة ويعرفه ما تقرره حكوماتهم عنهم.

الديمقراطية في الاردن تحتاج الى سنوات حتى تتجذر.

* صحفية وباحثة اردنية

شديدة اللهجة وجهها الملك الى رئيس الوزراء الاسرائيلي نفتياهو، كان للنقاسمة قد أصبح بطلا وطنيا لا يستحق لقب قاتل، ونشا تعاطف عميق معه خلقت النقابات المهنية المصروفة بمعارضتها الشديدة للسلام مع اسرائيل، وليس النقابات فقط بل ايضا الصحافة الاسبوعية التي اتخذت من

والعربي على حد سواء... لولا الاجراء الحكومي الاخير باصدار القانون المؤقت للصحافة.

لكن التحدي الاكبر الذي واجهه النظام والذي يتمثل بالمعارضة الكبيرة في صفوف الازنيين لمعاداة السلام، قد يكون من بين الاسباب الجوهرية التي دفعت الحكومة الى اصدارها القانون

استطلاع النظام السياسي في الاردن طيلة فترة حكمه، ان يدير شؤون المملكة في ظل وجود معارضة سياسية وحتى ايدولوجية، واحتواء تلك المعارضة في لشد للظروف صعبة سواء على الصعيد السياسي الداخلي او الاقتصادي او على مستوى المنطقة بكاملها.

لكن ما الذي يفهم الاحكام القاسية التي تضمنها قانون المطبوعات والنشر الجديد، بعد تسع سنوات من العمل الايجابي الديمقراطي، مقلصا بذلك صناعة صحافة محترفة الى مبتذلة وباهتة؟

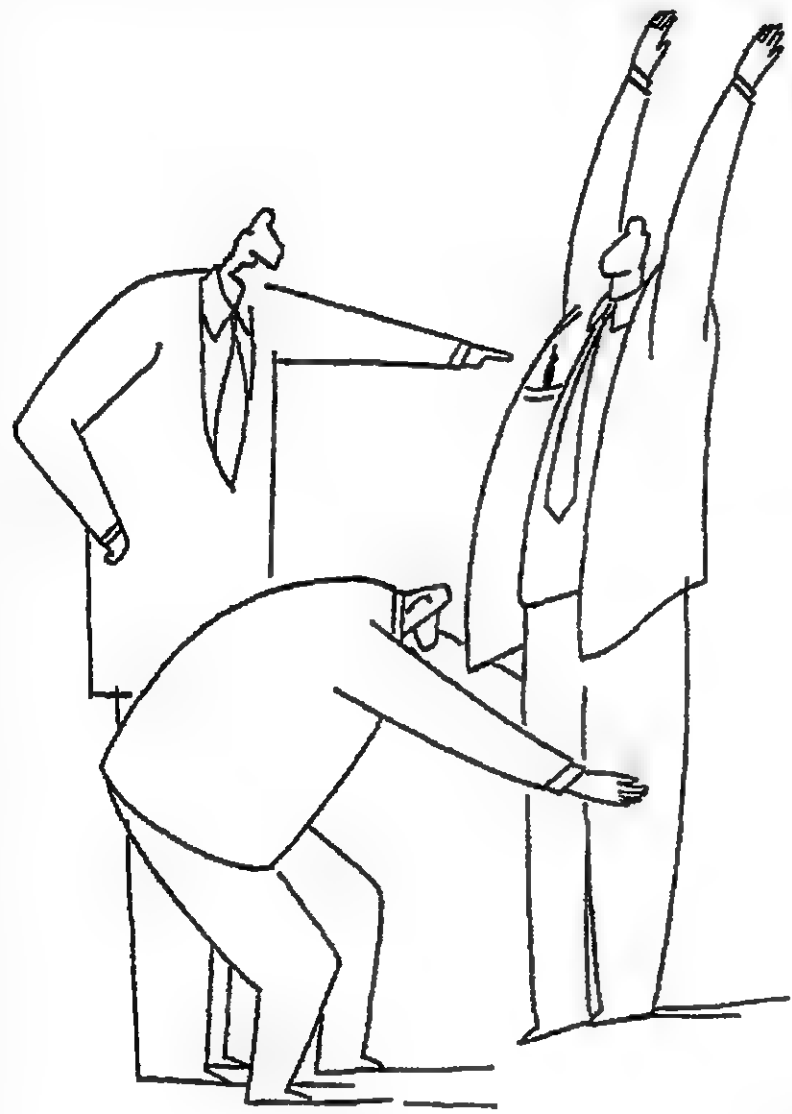
هل كانت حادثة اطلاق النار على الطالبات الاسرائيليات من قبل الجندي احمد القاسمة، نقطة تحول في تفكير النظام، خاصة ان التغيير الوزاري جاء بعد تلك الحادثة مباشرة، واقدمت الحكومة الجديدة برئاسة عبدالسلام الجالي على اصدار قانون مؤقت للصحافة يزيد من لائحة المنوعات ويرفع القيود، ويعيد السلطة التنفيذية صلاحية اغلاق وتعليق اصدار الصحف جاعلا من "لا رجعة عن الديمقراطية" الى "رجعة نحو العرفية؟"

إن الحكومة التي فرضت في التعديلات قيودا جديدة على حرية اصدار الصحف ورفعت رسوم الترخيص للصحف الاسبوعية من ١٥ الف دينار الى ٢٠٠ الف دينار، حسمت مسألة خروجها من ملكيتها الحالية في صحيفتين يوميتين (الرأي، الدستور) بالابقاء على ملكيتها كما هي عليه حيث كان يقضي القانون القديم (١٩٩٣) بتخفيض مساهمة الحكومة في الصحف اليومية الى ٣٠٪، وهذا ما يخلق أزمة ثقة ومصداقية في الديمقراطية الاردنية.

لا يمكن ان يكون الاجراء الحكومي تعبيرا عن تخوف النظام او شعوره بعدم الامتثال من حدوث قلاقل واضطرابات تهدد الاستقرار والامن في البلاد، فالنظام في الاردن "مقبول" داخليا اكثر بكثير من أنظمة اخرى في المنطقة، ومتوازن في علاقاته الخارجية.

كما لا يمكن المقارنة بين ما حدث في نهاية الخمسينات في الاردن، عندما قرر النظام التراجع عن الديمقراطية بالفاء البرلمان، والتي كانت الى حد ما السبب وراء محاولات لقلب النظام، وبين ما يحدث الآن، حيث لم يخرج اي تهديد من الاحزاب او النقابات او البرلمان وحتى الصحافة بشيء من هذا القبيل.

بل على العكس، فلقد كان تطور المسار الديمقراطي في الاردن على قدر كبير من الوعي، وحافظ على مصداقية عالية، كانت ان ترسخ في ذهن الاردني



الحادثة قصة مشوقة لزيادة مبيعاتها، وفي مقدمتها جريدة "المجد" ناصرية للتوجه، التي اضافت على الحدث بعدا قوميا، خصوصا بعد ان قام مواطن اردني اخر بطعن سائحة اسرائيلية في منطقة ام قيس، وخرجت بتصريحات معيرة عن اسفها لان "الادار حالت دون وفاة السائحة الاسرائيلية.

وقبل يومين فسقط من اجسراء التعديلات على قانون المطبوعات والنشر المؤقت، كان الملك الحسين انتقد في

المؤقت لتجسيم حرية الصحافة الى ابعاد الحدود.

فالاردن الذي سعى جامدا على بناء مصداقية منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، تعكس التزامه العميق بالسعي لتحقيق السلام، من الصعب ان يرى ذلك ينهار خاصة بعد ان اقدم الجندي الاردني للنقاسمة على قتل الطالبات الاسرائيليات - في الوقت الذي يحاول فيه جلالة الملك الحسين اصلاح صورة الاردن في الخارج (بعد نشر رسالة

استكمال تحرير المرأة الاردنية... البعد السياسي

الدكتور فهد الخاتبة*

بجسدية اطفالها.
هذه اهم الحقوق السياسية التي تجسد عدم التمييز بين الرجل والمرأة وتشكل مكونات البعد السياسي في استراتيجية المرأة.

تطبيق الحقوق على الواقع

على الواقع، ومن الناحية الرسمية، يمكن القول بان المرأة الاردنية تتمتع فعلا بجانب هام من هذه الحقوق السياسية، ويشكل خاص شأن لها حق التصويت والترشيح في الانتخابات العامة وجميع الهيئات. وليس هناك عيوب ومساوئ او قصور تعيق في وجه مشاركتها في رسم سياسة الحكومة وتنفيذها. كما ان القوانين الاردنية لا تفرق بين الرجل والمرأة في خصوصية النشطات السياسية والاجتماعية، او تمثيل الدولة في الخارج، الا ان المرأة الاردنية تجد تمييزا صارخا في قانون الجنسية الاردني، ولا يحق لها الحصول على جواز سفر عادي باسمها الا بموافقة زوجها الخطية، اي ان القانون يتعامل معها كقاصر تحت وصاية اقدم على شؤونها وهي الزوج او الوالد او الاخ.

فيما عدا شؤون الجنسية، وغياب نص دستوري يحرم التمييز ضد المرأة في جميع الشؤون فان المرأة الاردنية حاصلة على حقوقها السياسية من الناحية النظرية والتشريعية، ولكنها عمليا محرومة منها لاعتبارات اجتماعية، ونتيجة لارت طويل من النظر الى المرأة نظرة ذميمة.

لذلك فان المطالب ليس فقط تعديل قانون الجنسية وتعديل الدستور، بل تعديل القوانين ولوائح القرارات الموجودة والتي لا تتفق بسبب القيود غير الزمنية التي تعيق ممارسة المرأة تلك الحقوق والقوانين غير للكتابة التي تعطي الحقوق السياسية للمفوض عليها في القوانين وتحويلها الى حجر على ورق.

وفي هذا المجال تؤكد ان المجتمع المدني وليس الدولة فقط هو الذي رئيسية في وجه وصول المرأة الى حقوقها بدولة ان القوانين الرسمية تعطيها حق الوصول الى البرلمان ولكن الناخبين والناخبات مازالوا يرفضون ذلك الديمقراطية. ويول هذا على ان حقوق المرأة تتطلب نهجاً تدريجياً وليس عملاً شاملاً. هناك بطبيعة الحال جوانب اعلامية وتربوية لهذه المشكلة، ولكن لابد الى جانب ذلك من بعض اجراءات التعديل الرسمي الموقت لضمان حد ادنى من هذه الحقوق، مثل اعطاء المرأة بعض المزايا الممنوحة للذكور.

وعلى سبيل المثال فان للتربية العملية اثبتت ان من غير المحتمل ان تفوز المرأة بمقاعد نواب حتى في الدائرة الثالثة من مدينة عمان، التي يشترك فيها التقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي. الا اذا كانت المرأة مدعومة مثل تيرمان فيحصل وذلك فان دعا يستحق البعث ان تعطي المرأة كوتا معينة ليصلها الى الجلسات التشريعية، حتى اذا برزت المرأة واثبتت وجودها هناك، وهي متفرقة على الناخبين والناخبات، تستطيع في مرحلة لاحقة ان تحصل على حصة معقولة من المقاعد عن طريق المنافسة الحرة. ويمكن البدء بمقعد نسائي في كل من صان والزهاء والسلط واوريد.

دوماً كان من الضروري ان نبداً بالهيئات للمعينة كجلسات الوزراء، وجميع الاعيان، والسفراء، بحيث يجري تمثيل للمرأة بنسبة معقولة، تزداد تدريجياً، ومما لا شك فيه ان ترويض امرأة لودد الاثرين لادنى الامم للتحفة سيغير مظهرها حضارياً. كما ان لشغال امرأة لركيز رئيس اتحاد الجمعيات النسائية مثلاً هو خطوة في الاتجاه الصحيح لها مغنى.

الخلاصة

يتطلب البعد السياسي لاستراتيجية وطنية للمرأة في الاثرين خلال التسعينات، افعال نص في صلب الجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وتعديل قانون الجنسية الاردنية الحالي بحيث يرفع الضيق والتمييز ضد المرأة.

اما في الجانب العملي فالمطرب هو تعديل الحقوق والتفويض التي حصلت عليها المرأة نظرياً وقانونياً ولكنها لا تستطيع ممارستها عملياً، مما يتطلب اجراءات (تصحيح) مؤقتة لمعالجتها، مثل نظام الكوتا في المجالس المنتخبة، وزيادة الحصة في المجالس المعنية، بما في ذلك الوزارات والسفارات.

ولابد من تشجيع بروز وقدرات من الحركة النسوية ليعلمن بمهسة شق الطريق، ولو شل ذلك بعض التفضيحات من جانب تلك الازدادات. كما ان للوقوف السلي على الغالبية للمجتمع التقليدي يضع مسؤولية خاصة على النخبة في المصممين الرسمي والفكري.

مكاتب واقتصادي ارميني

فقيقتا في الخمسينات يعتبرن خطوة للامام بالقياس لاسمتهن. فان فقيقت هذه الايام يعتبرن خطوة الى الخلف بالقياس الى اسمتهن، وهي ظاهرة غريبة ولكنها واقعية وملحوسة.

عاجية المشكلة

مع اننا نبحث في قضية المرأة الاردنية بالذات، فلابد من الاعتراف بان قضية المرأة لم تحل عالمياً، حتى في البلدان المتقدمة. وليس اهل على ذلك من النسبة للنسبة لتواجد المرأة في الحكومات والبرلمانات الأوروبية والأميركية واليابانية، فمزال وجود رئيسة للوزراء او نائبة في البرلمان عملية نادرة قلت النظر وقد تثير السخرية، وهو شذو يثبت القاعدة، ولكن العمل للتقدم لتعطي على الاقل من نسيطة للناخ الذي يسمح للمرأة بالانطلاق على قدم المساواة ولا يضع امامها قيوداً يستحيل تجاوزها.

ويؤكد ان المرأة الاميركية لم تسمح لها باحتلاك مدار رئاسية باسمها حتى سنة ١٩٨٠ (وهي القضية التي كان قد حسمها الامتداد قبل ١٤ قرناً). وان قانون الاندماج الاجتماعي الوطني الذي وضعه الرئيس روزفلت سنة ١٩٣٣ في غروب اكساد لكثير سمح صراحة بالتفريق في الرواتب بين الرجال والنساء، وأن الحكومة الاميركية لم تلحق موقفاً ضد التمييز ضد المرأة الحامل حتى سنة ١٩٧٨. وحتى سنة ١٩٨٨ كانت تسمح بعض الاصوات للقضية التي تطالب بمنع توظيف المرأة في الدولة بحجة انها بذلك تلحد حق الرجل، وان عمل المرأة يضر العائلة. الامر الذي مازالنا نسمعه يتكرر في بلادنا حتى اليوم.

وفي هذا المجال نذكر ان للمرأة الاميركية لم تدخل جدول يوضح تاريخ حصول المرأة العربية على حق التصويت ونسبتها الى القوى العاملة في الاقطار العربية.

القطر	حق التصويت	نسبة النساء في القوى العاملة (١٩٩٠)
الجزائر	١٩٦٢	٨
البحرين	-	١١
مصر	١٩٥٦	١٠
العراق	١٩٨٠	٢١
الاردن	١٩٧٣	١٠
الكويت	-	١٤
لبنان	١٩٥٧	٣٧
ليبيا	-	٩
المغرب	١٩٦٣	٢٠
عمان	-	٩
قطر	-	٧
السعودية	-	٧
السودان	١٩٥٣	٢٢
سوريا	١٩٤٩	١٦
تونس	١٩٥٦	٢٥
الامارات	-	٦
اليمن ش	١٩٧٠	١٢
اليمن ج	١٩٦٧	١٢

هناك قضية جهورية توليه المرأة في الاثرين (والوطن العربي عموماً) تتغل اساساً في التمييز ضد المرأة وانتكار بعض حقوقها كالتصويت.

هذه القضية لها ابعاد واضحة اقتصادية واجتماعية وتشريعية وتعليمية وغيرها. وهي ابعاد متداخلة لا تعمل بصورة متوازنة، فهي كل واحد متكامل، ينبغي بمسها البعض، بحيث لا يمكن حل احد ابعاد هذه القضية دون ان يرافق ذلك حلول ناجحة للابعد الاخرى.

ومع ذلك فانا، افرأض هذه الدراسة، سقتصم في الحديث عن البعد السياسي، ونشير الى ابعاد الاثرين الاخرى بشأبة خلفية لذلك البعد. الا اننا مع ذلك لا نجد متوخة عن وضع المفوض للخدمة ضمن اطاره الشامل، على الاقل بالانسياسية المساواة الى اشكال التمييز الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتعليمية وغيرها، دون ان نتاولها بالبحث بل لجرد اخذها بالمصالح عند الحديث عن البعد السياسي.

فالتمييز ضد المرأة شامل لجميع اوجه الحياة وليس في الدستور الاردني مثلاً نص مباشر وصريح يحظر التمييز ضد المرأة. وهناك النماذج الاجتماعية وتغايير واسعة لسكوك كل من الرجل والمرأة تقوم على فكرة بونية اعد الجنسية (للزارة). ولاسي ما فان نسبة الامية بين الاثنا اعلى بكثير مما هي بين الذكور، وعظم المظافات ومثل كتابات وسكرتيرات وموظفات وممرضات ومضيفات، وكل مجلس لوزراء ومجلس الوزراء ومجلس الاعيان والملاك القضائي من الرجال، باستثناءات محدودة للغاية.

وهذا ينسحب على رؤساء مجالس ادارات البنوك والشركات المساهمة ومفراها العامية ورؤساء تحرير الصحف، ومدراء المؤسسات العامة، وحتى في البيت الذي نصفه بأنه (مملكة المرأة) نجد ان الرجل هو صاحب الكلمة العليا (نظراً على الاطلاق).

وهناك تمييز واضح في فرص العمل والادور على العمل للنساء، وفي الازد، وامام الحكم وخاصة التشريعية، ولكية حصول المرأة (الزارة) من المقارن باسماء رجال، الى غير ذلك من مخاطر التمييز التي من الميضي ان يكون لها انعكاسات على البعد السياسي لقضية المرأة.

حركة تحرير المرأة

بدأ الوعي بالبعد السياسي لحقوق المرأة في العالم منذ مطلع القرن التاسع عشر، وبعد القرنين كالمين من الكناح حقلت المرأة بعض النجاهات واستخلصت بعض الحقوق، ولكن القضية ستدخل للقرن الحادي والعشرين دون حل كامل. الامر الذي يفرض علينا في الاثرين ان نعمل على وضع استراتيجية وطنية مستقلة للتعامل مع هذه القضية، وتسريع التقدم بالاتجاه الصحيح للواقع الذي لا خلاف عليه بين المواطنين المستعدين رجالاً ونساء، وان كان الرأي العام الاردني مزال غير مهيا تماماً للاخذ بالفكرة دون تحفظ.

اما المطالب الرئيسية التي كانت للمرأة تطالب بها داتنا (وما تزال) فتتوز حول المطالب العريضة الربعة التالية: التي تبو للمفكر السياسي يبرية القبيبيات، ولكنها في التطبيق العملي تستخدم ببعض المفاهيم وهي:

- المساواة في فرص العمل.
- المساواة في الاجور على الاعمال للمساواة.
- تشريع واضح لمح التمييز ضد المرأة
- اقامة العلاقات بين الجنسين على اساس التكافؤ.
- وتختلف قضية المرأة عن غيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية، كقضايا العمال او الاتقيات الطائفية والعرقية، من حيث ان المرأة ليست اقلية، فهي تشكل نصف المجتمع كما ان للمرأة ليست طرية، لانها سوزمة على جميع الطبقات بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي.
- ولذا كانت نظرة للمجتمع للمرأة مازال يتقصصها الاحترام، فبعد الاعتراف من البداية بان نظرة المرأة لنسبها لا تلحق من المروية وانها في كثير من الاحيان شروكة في ظلم المرأة وتغليظ يديها، ولا استثنى مشغروبات في تيارات والحزاب والتطبيقات مكرسة للتمييز ضد المرأة، ولانها رديئة في البيت، او حرمانها من فرص العمل للتساوية، او اعتبارها مواطناً من العرجة الخائفة، بل ان نساء بارزات كتن مقالات عن حق الرجل في تقييد المرأة وبغريها ظناً منهن ان ذلك نوع من العباداة وان الرجل هو لامل لي الا.
- وما يزيد خطورة المشكلة، ويحسد ويحسد استراتيجية شاملة للتعامل معها لسي شديدة الاما، ان الاتجاه الحالي يسير بعكس تيار التنوير، ولذا كانت

بعد توقيع معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية الخليجي، الناجي من حداث استقاط الطائرة الليبية، يطالب بالتعويض من الحكومة الاسرائيلية

... ويبحث في مطالبين امر ائيبين كثر أفضة في قضيتهم

فرانسيكا خير ياضي *

بتعويض من الحكومة الاسرائيلية، او محاميا ليبيا للمطالبة بتعويض من الخطوط الجوية الليبية. وقبل توقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية في عام ١٩٩٤، كانت فرصة في مخاطبة محكمة

اسرائيلية اقل كثيرا مما هي عليه الآن. ويشرف ابو نيل فاشلا: ذهبت ايضا الى السفارة الليبية في عمان وقدمت استمعات كثيرة دون ان استم اية اجابات على الاطلاق. وكتب احد المحامين الاردنية في طرابلس/ليبيا مطالبا بتعويض عن الاضرار الجسدية والنفسية والمعنوية والمالية وحث القنصل الاردني هناك على الاتصال بالسلطات المعنية في الجماهيرية الليبية. لكن تلك الرسائل لم تلق اي استجابة تذكر، سوى وضعة اشعارات باستلامها.

ومازال ابو نيل ينتظر تطبيق العدالة، وعلى الرغم من انه لا يستطيع توكيل محام بسبب اوضاعه المالية السيئة، الا انه يامل في اصحاب معاهدة السلام مع اسرائيل ان يقبل لصد للمحامين الاسرائيليين في الترافع في قضيتهم هذه. يقول ابو نيل: «اذا ما قرأ أحد المحامين الامريكيين او الاسرائيليين مقالته هذه، فلربما يهب لمساعدتي».

ويؤكد ابو نيل ان «مركبات الطيران تعرض للمسافرين من فقدان امتعتهم، فكيف لا يتعرضونني وقد فُقدت جسدي، وليس من حقني ان احصل على تعويض لقاء ذلك».

يتذكر ابو نيل مشهد اسقاط الطائرة الليبية التي كان يستقلها يوم الحادي والعشرين من شباط ١٩٩٢، حينما حطرت طائرة افاقايرم الاسرائيليات قائد الطائرة الليبية اربع مرات على الاقل، لكن قائد الطائرة الفرنسي الجنسية رفض اتباع اوامرهم، وانى متأكد من انني سمعت جهاز الهيرود وهو يجري تفخيضه، لكن قائد الطائرة حاول الافلات من طائرتي المقاتلة، متظاهرا بأنه يجري الهبوط لكنه في الواقع كان يطلق على ارتفاع عال حينما شاهد بطمقان قلبه.

«عندئذ صعدت الطائرة الاسرائيليات، وقد ضاعبت من نائقة الطائرة المحاطة لقمعني احدى المقاتلات الاسرائيليين وهي تلوح لقائد الطائرة الليبية بالهبوط ولكنه رفض، محسباً يقول ابو نيل، وشايع القوم: «عندئذ فتح الحيار الاسرائيلي النار برقبة رشاشة على حجرة القيادة وكان جميع ركاب الطائرة الليبية البالغ عددهم ١١٢ صاعدين بلا حراك، وكثيرهم لا يتنفسون».

في الحقائق الخمس التالية فتحت طائرة لافانتم الثانية النار على مؤخرة الطائرة الليبية، وربما أطلقت عليها قنابلتين.

في يوم السادسة، الذي صافى الحادي والعشرين من شباط (فبراير) وصف رايو القاهرة الحادث بأنه «لا يشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل ويعتبر ايضا انتهاكا للقانون الانساني».

وبعد التحقيق في الحادث، تبنت منظمة الطيران المدني الدولية قراراً بتشديد عقوبة الاجراء الاسرائيلي الذي ادعى الى تعطيل الطائرة الليبية وقتل ١٠٨ من ركابها، وصحفت اسرائيل على الانسلاخ بمسؤوليتها كاملة ازاء هذا الحادث ورفض تعويض، ووفقا للقانون الدولي اللزم والمتعارف عليه دوليا، يعتبر اسقاط طائرة لاجرد عيوبرها للمجال الجوي دولة اخرى عملا غير مشروع، وان السيادة المطلقة فوق المجال الدولي لدولة ما، او متطلبات الامن لا تسمح باستخدام القوة ضد الطائرات للثنية.

* صحيفة تعمل في الجوردين تايمز

اولاً، لكن اثنين فقط من ارباني الخمسة المذكور يعملون لكي يعملوا عائلاتهم. وكان ابو نيل متشغلا جدا لتلبية احتياجات أسرته اليومية بحيث لم يتوافر لديه الوقت لكي يصحب اجمالي فواتير للمستشفى، لكن يقدر مجموعها بما لا يقل عن ٥٠.٠٠٠ دينار، ويضفي قاتلا يوجب الاخذ بعين الاعتبار جميع الاموال التي خسرتها نتيجة لقعداني لوظيفتي في ليبيا. ان المساعدة المالية الفعلية الوحيدة التي تلقاها ابو نيل كانت بعد ايام من وقوع الحادث الفجيع، حينما كان يعالج في مستشفى في اسرائيل. وقد قال ابو نيل لغولدا مائير وموشي دايان اللذين زاراه في مستشفى بئر السبع بعد اسقاط

جاءت لاتقائنا. خلال هذه الفترات القليلة التي بدت وكنها ابيه دكت اصرخ واستفيد طلبا المساعدة حسبما يقول ابو نيل. منذ ذلك اليوم الذي مضى عليه اكثر من خمسة وعشرين عاما لم يلق السيد الخليجي اي تعويض رسمي، لا من الخطوط الجوية الليبية ولا من الحكومة الاسرائيلية، في حين لم تجد طلبات التكررة للحصول على مساعدة مالية من وزارة الداخلية والضمان الاجتماعي ووزارة الخارجية اذنا صاغية. وكل ما تلقاه السيد الخليجي منذ ذلك الوقت هو مبلغ ١٠.٠٠٠ دولار على شكل هبة قدمها موشي دايان. وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك في حكومة



الماترة: لقد حملته، وفي هذا السياق يتذكر ابو نيل ان دايان قال له «الحمد لله على السلامة» فلهذه «كبر ستشير امر معيشتي الآن». عندئذ غادر دايان لفترة يرجع بعد ٢٠ دقيقة حيث سلمني ١٠.٠٠٠ دولار وقال لي: «تستطيع ان تبدأ مشروعاً تهاريا في عمان بهذا المبلغ» بيد ان ذلك التصريح كان متفاداً اكثر من اللازم، إذ سرعان ما أصبح ابو نيل وزوجته وأطفاله مطلقين ولا يملكون ما يقومونهم.

بعد ذلك عمل ابو نيل كسائق توكسي، حيث كانت صحته تسمح له بذلك، لكي يتمكن من إعالة أطفاله الى ان يشبوا ويقروا على مساعدته. وقد حاول جاهدا ان يغال في هذا العمل، لكن التقرحات الجلدية التي انتشرت في رجله وساقه بسبب نقص دوران الدم والمسكرى للتاجع من الحادث، حالت دون ذلك.

عندئذ حاول السيد الخليجي الحصول على تعويض من خلال محامين اربانيين لكنه جوهوه لم تشمر من شيء. وفي هذا الصدد يقول ابو نيل: «المحامين المحامون انهم لم يستطيعوا ان يفعلوا شيئاً، ويان علي ان اوكل محاميا اسرائيليا للمطالبة

رئيسة وزراء اسرائيل غولدا مائير، وبغ تكاليف معالجته في المستشفى في بئر السبع، في الوقت الذي يؤكد فيه السيد الخليجي قائلا «لم ألق اي تعويض رسمي او خلاصه، لا من ليبيا ولا من اسرائيل».

قبل هذه الحادثة المفاجئة كان ابو نيل وعائلته يعيشون حياة رغبة بفضل مبلغ الـ ١٢٠٠ دينار التي اعتاد ان يحصلها شهريا من ليبيا، حيث كان يعمل ميكانيكي محركات ثقيلة «كاثريار».

ولكي يتمكن من دفع فواتير المستشفى الباهظة ونفقات المعالجة الطبية وأشمان الادوية والاعمال اطفاله الاثني عشر، اضطر ابو نيل وزوجته الى بيع كل ممتلكاتهم بما فيها «البيت في عمان، والسيارة والحصا... كل شيء تم بيعه»، هكذا تقول ام نيل هانسة لثنتين من المراسلين الصحفيين اللذين زارا الأسرة في بيتها في الرصيفة، الاسودع للماضي. بعد الحادث، التحست السيدة ام نيل المساعدة من كل جهة خطر ببالها الاتصال بها. بيد ان منظمة خيرية واحدة من بين العديد من هذه الجهات هي التي استجابت لها وفتحت لها مبلغ مشورين ديناراً. تقول ام نيل: «كان كل شخص يقول لي ليك

عبد الله الخليجي «ابو نيل» تعرض لحادث البم في شباط ١٩٩٢، حينما اسقطت مقاتلتان اسرائيليتان، الطائرة الليبية التي كان بين ركابها، وادى الحادث الى وفاة جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم ١٠٨، باستثناء «ابو نيل» وثلاثة مسافرين آخرين نجوا من الحادث بأعجوبة.

قبل توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية عام ١٩٩٤، لم يلقى «ابو نيل» على معاشرة الحكومة الاسرائيلية للتعويض عن الاضرار الجسدية والنفسية والمالية التي لحقت به جراء الحادث، ومازال يبحث حتى هذه اللحظة عن سبل للوصول الى حقوقه وهو متفائل الآن بعد توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية في أن يجد محامين اربانيين او اسرائيليين للرافعة في قضيتهم امام المحاكم الاسرائيلية ويثاب حقه في التعويض... كما يطالب في الوقت نفسه بالتعويض من شركة الطيران الليبية... فهل يجد «ابو نيل» من المحامين اربانيين او اسرائيليين من يتراجع في قضيتهم، خاصة انه لا يملك ائمال في توكيل محام؟ ما هي حقيقة الحادث الذي تعرض له السيد عبد الله الخليجي؟

في بيته الواقع في باجوز - الزرقاء، توجد الصورة القديمة المعلقة على حائط بيته، تذكره بما كان عليه حاله قبل ذلك الحادث الاليم الذي تعرض له في الحادي والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٩٢ حينما اسقطت المقاتلتان الاسرائيليتان من طراز فانتوم طائرة الركاب الليبية التي كان يستقلها فوق شبه جزيرة سيناء.

بعد هذا الحادث الذي القعه وادى الى بتر يده اليمنى واثنته اليسرى واصابة ٥٠٪ من جسمه بحروق، يصعب التعرف على ابو نيل مشاركة بصورته التي يظهر فيها في رومان الشباب في ملابس الالبية وسماته وعيناه الزرقاوان.

نجا ابو نيل وصحة ثلاثة مسافرين آخرين، احدهم فلسطيني يعمل الجنسية الليبية وآخر مصري وثالث لوبي، بأعجوبة من الحادث الذي اودي بحياة ١٠٨ مسافرين كانوا على متن الطائرة بعد ان ضلت الطائرة طريقها وعبرت المجال الجوي فوق سيناء.

اخذ ابو نيل الى مركز سوروكا الطبي في بئر السبع للعلاج من الحروق والكسور التي احدث به اثر الحادث، حيث غادر المستشفى بعد خمسة شهور.

تحكي شهادة خروجه من المستشفى محنته التي تمثلت في «حروق عميقة في الراس والذراعين والجذع والرجلين والجهاز التنفسي العلوي والكسور المركبة المتعددة لاضلاعه وكسر الكاعل الايمن وموت موضعي انبوبي للانسجة الحية وحروق انتهابية من الدرجة الثالثة في الصدر (اسفل الظهر) وموت موضعي لانسجة المجموعات ٣-٧ من الاصابع الثاني والثالث والرابع».

يقول ابو نيل: الانفجار القوي الثاني الذي بي على بعد كيلو مترين من موقع حطم الطائرة دون ان افقد وعيي، حتى وار لبقية واحدة، ويضفي ابو نيل، وهو أصلاً من الخليل، قائلا: كنت انظر الى نراعي ويدي وجسدي وهي مشتملة جميعها، وكنت قادراً على الرؤية والتفكير والكلاب، لكنني لم تكن قادراً على ان احرك عضلة واحدة، ولا كنت قادراً حتى على اخماد النيران التي لتهم جسمي. وعلى التي وصلت طائرة هيلوكبتر عسكرية اسرائيلية الى الموقع في نفس الوقت الذي ارتطمت فيه الطائرة المحترقة بالأرض ولم تمش سوى خمس دقائق حتى نقلني الجنود الاسرائيليين مع رفاقي الناجين من الحادث الى الطائرة المصعدية التي

JORDAN NATIONAL BANK P.L.C

البنك الأهلي الأردني

خدمة الصراف الآلي

جميع الخدمات المصرفية في ثلثين ثانية واحدة

- خدمة مصرفية على مدار الساعة بما في ذلك السحب والودع
- إيداع (سحب) نقدي
- سحب نقدي من الرصيد
- كشف حساب
- طلب قرض
- التحويل مباشرة من حسابك إلى حسابك الآخر
- إمكانية فتح حساب جديد



A.T.M.

Automated Teller Machine

متوفرة لدى فروعنا في ..

شارع الملكة نور / الأهلية (بيللا) / الجاردنز / الصويفية (مجمع حلد)
شارع الملك حسين / غرفة صناعة عمان / C TOWN

للكافة استفساراتكم وملاحظاتكم : ٦٨٩٢٧١ ☎ ٦٨٩١٦٣



البنك الأهلي الأردني
JORDAN NATIONAL BANK

التزام نحو التميز والتجديد

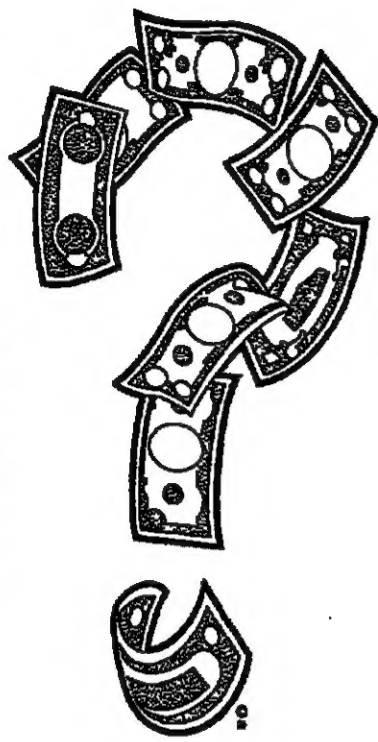
ASSALA

تقرير لمؤسسة دراسات مالية

الاقتصاد الأردني حظي بولادة جديدة

- المعدل السنوي للنمو في الناتج المحلي الاجمالي ٧,٦ ٪ منذ ١٩٩٢
- اعادة بناء المدخرات المحلية العنصر الاساسي في هذا الاداء

الخارجية الى النصف تقريبا في غضون ستة اشهر مع انه لا تزال نسبة الدين الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي عالية حيث تساوي ١٢٠٪ لكنها اقل من مستواها الذي وصلت له سنة ١٩٩١ والذي بلغ ٢٢٠٪. ويؤيد التقرير الاداء الاقتصادي في عقد التسعينات الى قرار الحكومة اعادة بناء اقتصاديات القطاع العام، وعلى الرغم من بعض النتائج السياسية الباطنة للثمن (شهد الاردن احدث شغب رداً على رفع الدعم عن الوقود في سنة ١٩٨٩ وفي السنة ١٩٩٦ رداً على رفع الدعم عن الخبز) فإن الحكومة اظهرت بشكل ثابت التزاما تجاه الانضباط المالي، حيث أدى هذا الانضباط الى حدوث فائض نقدي منذ سنة ١٩٩١، وهذا أدى بالتالي الى وضع نهاية للتراكمات في العجز والذي اصبح احد ميزات الاقتصاد الأردني على مدى جيل كامل. وتتضمن عملية الاصلاح التي يقوم بها الاردن باشراف من صندوق النقد الدولي والذي يرتبط الاردن معه باتفاقية تسهيل القروض سارية المفعول حتى ١٩٩٨، زيادة الواردات من خلال فرض ضريبة مبيعات وتوسيع القاعدة الضريبية.



يقول التقرير. ويستعرض التقرير الذي اعد لتوزيعه على مؤسسات الاستثمار الرئيسية في الولايات المتحدة، الوضع الاقتصادي في المملكة، حيث يقول بأن الاقتصاد الأردني الذي تلقى ضربة قوية في اواخر الثمانينات حظي بولادة جديدة في السنوات القليلة الماضية حيث اصبح المعدل السنوي للنمو في الناتج المحلي الاجمالي منذ سنة ١٩٩٠ ما يقارب ٦,٥٪ وقد شكل اعادة بناء المدخرات المحلية العنصر الاساسي في هذا الاداء، حيث كان الرقم سالبا قبل عشر سنوات متأثرا بانخفاض اسعار النفط الذي حدث في بداية العقد الماضي. ورغم ان الحكومة لا تزال تواجه طريقا طويلا لزيادة مدخراتها - حيث كانت للمدخرات ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي السنة الماضية مقارنة مع ٢٥٪ في شرق اسيا او حتى ٢٠٪ في امريكا اللاتينية - فإن التغيير الحاصل مثير للاعجاب بحق وشكل عنصرا رئيسيا في التحسن الكبير في صورة الاردن كدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. فقد هبطت نسبة الدين

اشاد تقرير صدر مؤخرا عن مؤسسة HSBC المالية البريطانية بالنمو الاقتصادي في الاردن وبمقدرة الملكة على الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة لارتفاع احتياطياتها من العملات الصعبة. وعزا التقرير الذي اعده المؤسسة بتفويض من بنك ميلاند (وهو من اكبر بنوك بريطانيا) هذا التقدم والتغيرات الاقتصادية التي جرت على مدى السنوات الثماني الماضية والتي ادت الى معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي نسبته ٧,٦٪ منذ سنة ١٩٩٢. ويقول التقرير بأن اهم عناصر الاداء الاقتصادي على مدى هذه السنوات كان اعادة بناء المدخرات المحلية والتي كانت بالسالب في اواخر عقد الثمانينات والتي قفزت الى ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي السنة الماضية. وكان من شأن هذا ان يجعل الحكومة تتأخر بالتحسن الكبير في مقدراتها على الوفاء بالتزاماتها المالية حيث ان نسبة الدين الخارجية الى الصادرات هبطت الى النصف، اي من ٢٠٠٪ سنة ١٩٩١ الى ١٦٠٪ في عام ١٩٩٦. ويعزو التقرير هذا التحسن الى تعزيز الاداء المالي الذي قامت من خلاله الحكومة وتمت اشراف صندوق النقد الدولي بتحقيق فائض مالي منذ سنة ١٩٩١ بعد ان شهدت الملكة ٣٠ سنة من العجز. وبالإضافة الى التقيد بسياسات نقدية صارمة، فقد كان بإمكان الاردن ان يعتمد على الكرم الدولي والذي جاء على شكل شطب الدين من قبل البنوك التجارية والدائنين الرسميين والتدفق المستمر للمنتج الدولية التي تعادل ما يقارب ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي والتي تساعد في دفع المصاريف العامة. ولكن التقرير يحذر من ان الاردن لا يزال بشكل جلي عرضة لتقلبات عملية للسلام وأن الحكومة لا تزال تتردد تحت وطأة حمل ثقيل من الالتزامات حيث ان نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي لا تزال قريبة من نسبة ١٠٠٪. لذا فإن الحكومة ليست راضية تماما عن الوضع ولا تزال تعطي الأولوية في سياساتها الى الاصلاحات الاقتصادية البنوية. ومع ذلك فليس هناك أدنى شك بأن عملية الاصلاح ستؤتي ثمارها، كما

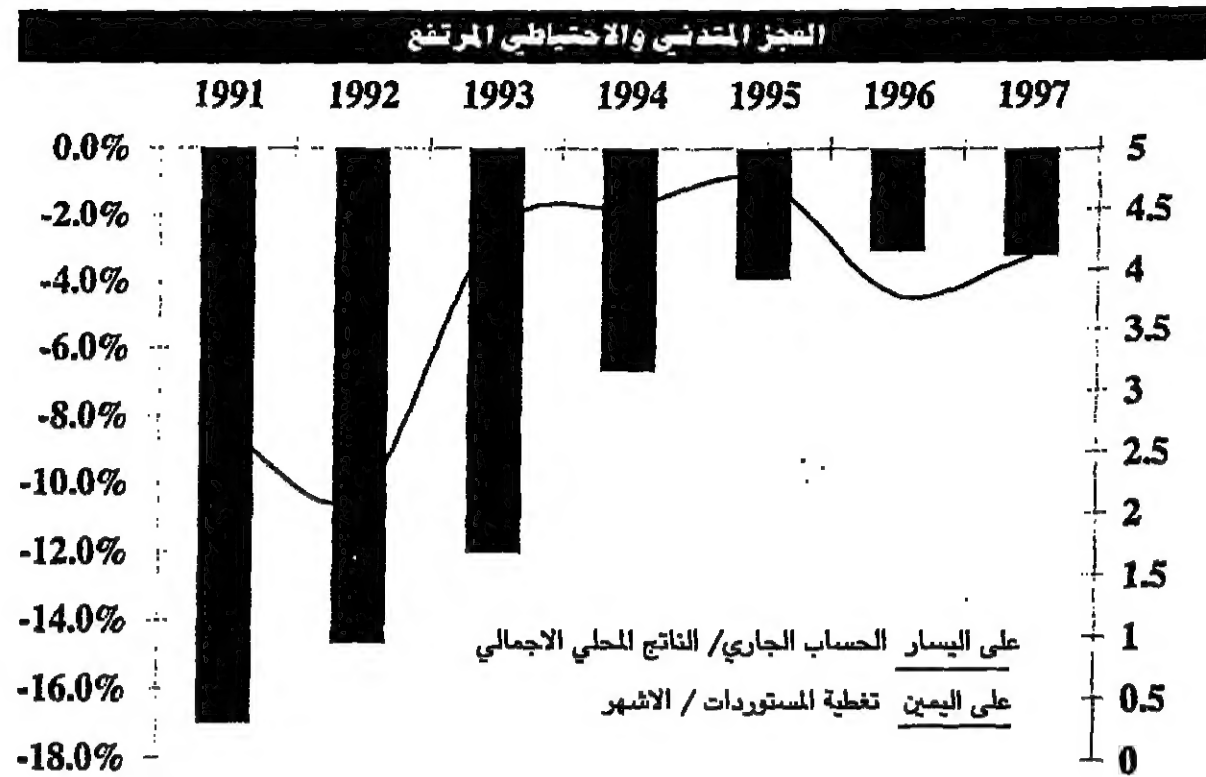
وبالإضافة الى الاصلاح المالي فإن فرص الاردن الاقتصادية تحسنت كثيرا بسبب العديد من الاجراءات الهادفة الى زيادة الصادرات والتي تضمنت تخفيض قيمة العملة سنة ١٩٨٩ واصلاح منظومة التعرفة الجمركية واجراءات اخرى لتحرير ميزان المدفوعات (قبل الاردن البند الثامن من قانون صندوق النقد الدولي الذي يضمن المينار كعملة قابلة للتحويل للصناعات الجارية في الحساب الجاري لميزان المدفوعات سنة ١٩٩٠). ونتيجة لذلك اصبح الاقتصاد الأردني أكثر انفتاحا وزادت الصادرات بالنسبة للناتج الاجمالي المحلي من ١٥٪ في الثمانينات الى ٢٥٪ في الوقت الحالي. وهذا ساعد الاقتصاد على الخروج بمخرج متواضع في الحساب الجاري (حسبما يظهر في الرسم التوضيحي على الصفحة للقبالة) على الرغم من أن ميزان المدفوعات لا يزال يعتمد بشكل كبير على تحويلات المغتربين

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢
السكان (بالملايين)	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٤,١	٤	٣,٨
الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات)	٧,٩	٧,٤	٦,٦	٦	٥,٤	٥,١
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	٥,٥	٥,٢	٦,٩	٨,١	٥,٦	١٠,٤
الاسعار الاستهلاكية (%)	٣	٦,٥	٣,٤	٣,٥	٤,٨	٤,٠
الواردات (بالمليارات)	٢	١,٨	١,٨	١,٤	١,٢	١,٢
تحويلات المغتربين (بالمليارات)	١,٦	١,٦	١,٢	١,١	١,٠	٨
الصادرات (بالمليارات)	٤,٢	٣,٩	٣,٣	٣,٠	٣,١	٢,٩
الميزان التجاري (بالمليارات)	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٤	-٠,٧	-٠,٧
مجموع الدين الخارجية (بالمليارات)	٩,٢	٨,٦	٧,٩	٧,٦	٧,٥	٧,٨
الدين الخارجي / للصادرات (%)	١٦٥	١٦١	١٦٤	١٨٣	١٩١	٢١٨
الدين الخارجي / الناتج المحلي الاجمالي (%)	١١٦	١١٨	١١٩	١٢٧	١٢٨	١٥٤
احتياطي العملة الصعبة (بالمليارات)	٢,٠	١,٨	٢,٠	١,٧	١,٦	٨
الدين في نهاية العام (كتسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي مع المنح)	٢,٢	٨	٠,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٢
المنح الدولية (كتسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	٣,٦	٣,٧	٣,٩	٤,٢	٤,٣	٣,٩

للإنية ينشر لأول مرة في الاردن

مديدة في السنوات القليلة الماضية

● نسبة الديون الخارجية لا تزال عالية ولكنها افضل بكثير من عام ٩١ وقبله
● ليس هناك ما يدعو للظن بأن سعر صرف الدينار يزيد من قيمته الحقيقية



الاردنيين العاملين في الخارج. فالانسياب السنوي لتحويلات المغتربين يساوي تقريبا حجم الصادرات التجارية ويعادل ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالي. ويعتبر البنك المركزي الاردني من مصداقية الحكومة في تنفيذها للسياسات المالية التجارية، حيث يعتمد البنك المركزي على سعر صرف ثابت اسمي للعملة احتياطيا للتوقعات التضخمية - ومنذ شهر تشرين اول لسنة ١٩٩٥ تم ربط سعر صرف الدينار بال دولار. وعلى الرغم من ان الربط الاسمي للعملة قد يجعلها مشقة بعض الشيء، فليس هناك ما يدعو الى الظن بان قيمة الدينار قد تم تقديرها زيادة عن قيمتها الحقيقية، ويعتبر معدل التضخم في الاردن منخفضا حيث بلغت نسبته ٤٪ على مدى السنوات الخمس الماضية. وبالإضافة الى ذلك فان البنك المركزي ينفسي المزيد من المصداقية على السياسات الاقتصادية من خلال ضمان ابقاء معدلات الفائدة عالية نسبيا مما يساعد في زيادة المدخرات المحلية والتي تعتبر الاساس في النمو الاقتصادي المستدام والذي يساعد ايضا على زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة. وبالإضافة الى ذلك فقد اثبت البنك المركزي انه اكثر من قادر على الرد على الصدمات، فعلى سبيل المثال تم تشديد السياسة النقدية للعام الماضي لتجنب التضخمية لقرار تحرير اسعار الخبز والمساعدة في زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة.

يمكن ان يغطي ١٨ شهرا من الواردات علما بان مصر لديها وضع شبيه بالاردن من حيث وضع العملات الصعبة والدين الخارجية. ويختتم التقرير بالقول بأنه على الرغم من هذه الضوابط فان سياسة الاردن الاقتصادية ستظل على الأرجح متفائلة حيث ان النظام قد اظهر بأنه مستعد فعلا لان يدفع ثمنها بأهلا لالتزامه بالتحرير الاقتصادي. وعلى الرغم مما شجع النظام ان يزيد من القيود على حرية الصحافة في المملكة في وقت يتم التحضير فيه لاجراء انتخابات برلمانية في تشرين الثاني من هذه السنة فان موقف النظام مضمون من خلال الولاء القوي الذي يتمتع به خاصة في صفوف الجيش والمستوى العالي من الحرية للاستمرار في سياساته وفي تنفيذ جدول اعماله. وعلى الرغم من ان هناك نواقص ملحوظة في سياسات الاردن الاقتصادية الا انه لا تزال عملية الخصخصة بطيئة حتى وقتنا هذا. وقد يكون مرد هذا الى التخوف من ازدياد عدد العاطلين عن العمل - نتيجة لبيع بعض المؤسسات الحكومية الى القطاع الخاص - لكن الظاهر بان الحكومة ستكون قادرة على الاستمرار بالاصلاحيات الاقتصادية.

وتصنت العلاقات فان على السلطات مواجهة غضب المعارضة الاسلامية والقومية المتزايدة التي تصارح اي تقارب في العلاقات بين الاردن واسرائيل. فعليا، ستكون خسارة الاردن من فشل عملية السلام اكبر. والذي يجعل هذه المخاطر الاقتصادية كبيرة بالنسبة للاردن في حقيقة ان وضع المملكة المالي لا يزال مشا في بعض النواحي على الرغم من الاصلاحات التي تم العمل بها على مدى السنوات الثماني الماضية. وكنتيجة من الناتج المحلي الاجمالي فلا تزال الديون الخارجية عالية جدا وتقدر بـ ١١٨٪ وهذا ليس في مصلحة الاردن لدى مقارنته بدول اخرى لديها نفس تصنيف الملاءة، او القدرة على الايفاء بالالتزامات المالية (تصنيف BB-/Ba3 المحلي هي نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي تحت درجة الاستثمار). وبالمقارنة فان نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي في روسيا والبرازيل تقرب من ٢٥٪. وبالإضافة فان احتياطات الاردن من العملات الصعبة هي اقل من دول شرق اوسية اخرى تتنافس معه لاجتذاب الاستثمار. وعلى الرغم من ان احتياطي الاردن قد ارتفع ليغطي واردات الاردن لاربعة اشهر فان مصر على سبيل المثال لديها احتياطي من العملات الصعبة

وضعه. ومن السلطات بان اكبر تحد يواجهه الاردن هو قدرته المحدودة على التأثير على محيطه. وحساسية الاردن للمخاطر الاقتصادية يمكن وصفها بطرق كثيرة، فاولا تحويلات المغتربين والتي تشكل ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي هي عرضة للصدمات في منطقة الخليج كما حدث سنة ١٩٩١ حيث قامت الكويت بطرد ٢٠٠٠٠٠ الف عامل فلسطيني الى الاردن ردا على دعم الاردن للعراق في أزمة حرب الخليج مما أدى الى أزمة قصيرة الامد في مصادر التحويل الحكومية. (ويجب التذكير هنا بان مهارات ومخبرات العاملين من الخليج هي احد الاسباب التي يعزى اليها النمو السريع الذي حصل في الاردن في بداية التسعينات) وثانياً فالاردن حساس بشكل خاص للتطورات في العراق والذي يستوعب اقل من ٢٠٪ من الصادرات الاردنية ويوفر معظم المنح المقدمة للمملكة. واخيرا فان الاردن يظل حساسا في وجه التطورات التي تشهدها العلاقات العربية الاسرائيلية، ويقول احد الساعدين بان الاردن يخسر اذا تصنت العلاقات مع اسرائيل ويخسر اذا سادت العلاقات، فان سادت العلاقات فيمكن ان يعاني الاردن من هروب رأس المال وهبوط إيرادات السياحة (والتي تمت بشكل مضطرب منذ توقيع معاهدة السلام سنة ١٩٩٤). وإذا

وفي سياق تحليله على المساعدات الخارجية للاردن، يقول التقرير بان الاداء الاقتصادي الاردني الجيد خلال التسعينات لم يكن فقط نتيجة لجهوده الفردية، فقد كانت الحكومة تستقبل مساعدات تهدف الى خفض ديونها والمساعدة على سدائها من قبل دول صديقة كالولايات المتحدة وبريطانيا او من قبل بنوك تجارية وفقا لطريقة بريدبي (Brady) لتحويل العملات. والاهم من ذلك هو مساعدات المنح التي يتلقاها الاردن، وخصوصا من العراق، والتي عادت ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية. وتسمح هذه المنح للقطاع العام بتحقيق فائض تقدي مما يساعد على خفض الديون. ونتيجة لذلك انخفضت ديون الحكومة المحلية من ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في اواخر الثمانينات الى ١٩٪ سنة ١٩٩٦. ويقول التقرير بان اعتماد الاردن على المنح يشكل مصدرا مهما بسبب حساسية

هذه احسن النسخ

هكذا نحن الآن

المشرق

شهرية مستقلة تصدر في عمان
العدد ٣٩ تموز ١٩٩٧

رسالة من بريطانيا الشرق الأوسط يحظى باهتمام ضئيل في الصحافة البريطانية

بيتر هينكليف *

الخارجية مروجين كونه، في هذه الأثناء نفي متحدث باسم المصيدة شورت إن تكون تصويحات قد اشعلت على أية ساءة، قائلا إن كل ما قلته هو أنها وضعت الصراع المحلي في الشرق الأوسط في سياق تاريخي.

وفي معرض تعليقه على منه للشاحرة الصغيرة ذكرت صحيفة التايمز - Independent البريطانية اليومية أن حدة الاستجابة الإسرائيلية تعكس سياسات حكومية تتبناها التي غالبا ما تشير إلى أي انتقاد لسياسة إسرائيل ناجم عن مشاعر الكره للسامية أو مشاعر العداوة لاسرائيل.

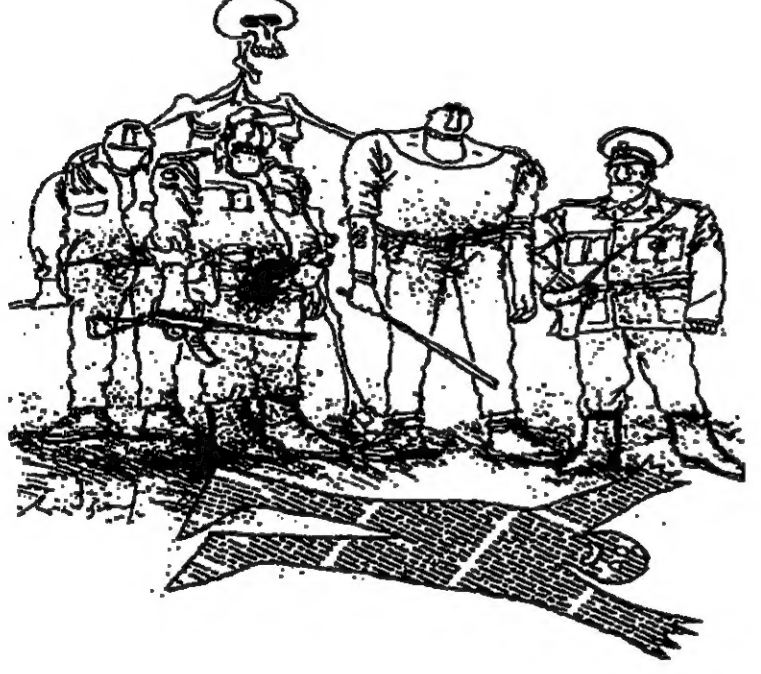
وفي أعقاب زيارة يوسي بيلين قام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات بزيارة مكتبها يومين لبريطانيا للائتماء برئيس وزراء بريطانيا الجديد. ومن الممتع والمثير أن ترى أثر هذه الزيارة في وسائل الإعلام البريطانية. وخلالها لا اعتقاد بعض اصحابي الحرب أن يخبروني به من أن اللوبي اليهودي في المملكة المتحدة ليس له تأثير يذكر على الصحافة البريطانية، مثلما هو عليه الحال في الولايات المتحدة، تبين لي، ومن خلال ملاحظاتي الخاصة، أن هناك انحيازاً في الاتجاه الآخر يعكس ما أخبرني بعض اصحابي العرب. بيد أن الحقيقة هي أن التغطية الإعلامية لآخبار الشرق الأوسط سطحية وليست ذات أهمية، وغالبا ما تكون مغلوطة. ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى أن اهتمام الشخص العادي بالآخبار الخارجية أو العالمية هو اهتمام بسيط ويميل إلى التركيز على القضايا المثيرة أو سبب الدماء، وإن أي اجتماع جيد ومثمر بين مفارصين عرب واسرائيليين لا يحظى بالتغطية الإعلامية التي يستحق إلا إذا تم دمجها في إطار مقالة موسمية فكرة شاملة تنشر في مجلة دورية مثارة، وخلاف ذلك ستمر دون أن يوجه لها أي اهتمام إعلامي. وعلاوة على ذلك فإنه يبدو لي بأن النطاق الرسمي العربي في بريطانيا، وأقسام الإعلام في السفارات العربية، غير قادرة على وضع قصتها بالشكل الصحيح أمام الجمهور. يعني في هذا السياق أشير إلى أن الجالية العربية الإسلامية التي يبلغ تعدادها ٦٠٠ ألف شخص هي أقل تأثيراً وتأثيراً. بلغة العلاقات العامة من الجالية اليهودية التي يزيد عددها قليلا عن ذلك، لكنها تتمتع بممثل كبير في مجلس نواب اليهود البريطانيين، أما على الجانب العربي والإسلامي، فلم ينتخب سوى مسلم واحد لعرضه البرلمان الذي يزيد عدد أعضائه على ٦٢٠ شخصا، في الانتخابات التبريرية الأخيرة. وحتى هذا النائب المنتخب لم يحظ باهتمام شعبي ملائم بسبب الاعاءات التي ذكرها مسلمون آخرون بأنه تصرف بطريقة خاطئة أثناء الحملة الانتخابية.

* بيتر هينكليف دبلوماسي متقاعد وسفير بريطانيا لدى البلاط الهاشمي حتى آذار الماضي

لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في ظل كيان اقتصادي وسياسي ولوجستي عملي، مع إشارة واضحة إلى أن هذا الكيان يتحتم أن يكون دولة. لقد تجاهلت وسائل الإعلام البريطانية أول بيان لحكومة حزب العمل الجديدة حول سياسات الشرق الأوسط.

كما تجاهلت في تلك الوقت كلمة السيدة شورت عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الدعم البريطاني والأوروبي للتزويد للفلسطينيين، سواء من خلال جمعية المون الهبي للفلسطينيين أو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أو مباشرة من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولكن في الماضي عشر من تموز (يوليو) الحالي فاجأنا الصحف البريطانية التي حملت عناوين بارزة مثل «الاسرائيليين غاضبون من تصريحات شورت» بنشر أخبار عن محاولة السفارة



■ إن التغطية الإعلامية لآخبار الشرق الأوسط (في بريطانيا) سطحية وليست ذات أهمية، وغالبا ما تكون مغلوطة ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى أن اهتمام الشخص العادي بالآخبار الخارجية أو العالمية هو اهتمام بسيط ويميل إلى التركيز على القضايا المثيرة أو سبب الدماء... ■

بعد أن بعنا بيتنا في لندن دون أن نتنقل حتى الآن إلى بيتنا الجديد في سكوتلاند، وبعد أن تركت وظيفتي في المسلك الدبلوماسي، ولم التحق بعد بعدي الجديد كمدرس في جامعة إمبره، أضع انني أعيش في حالة من الضيق والتعب، فلا أنا هنا، ولا أنا هناك، لا سمك ولا لم نحتاج ولا حتى سمك من نوع السرين، كما علق البعض. ومع أنني لا أنكر من هو صاحب هذا التعليق وفي أي سياق قلته ولماذا فإن ظروفنا فلا هي كذلك.

ولكن، حتى في هذه الحالة من الشعور بعدم الاستقرار، استطيع أن أتذكر يومضوح، ويضيء من الأحساس بالثقب، الانزلاق الذي قطعته لكاتبته مقالته عن التطورات في منطقة الشرق الأوسط من وجهة نظر بريطانية أو أوروبية (وهي ليست بالضرورة واحدة). فقد تبين لي أن هذه ليست عملية سهلة كما بدا لي في أول الأمر، حينما قطعت ذلك الوعد وبينما كنت أعيش في قلب الحدث في جبل عمان، ثمة مشكلة حقيقية تواجه من يكتب عن الشرق الأوسط عن بعد، كمن يكتب من متحف بريطانيا، إلا وهي قلة الأخبار في وسائل الإعلام، فعلى الرغم من العلاقات التاريخية القديمة بين بريطانيا والعالم العربي، إلا أن الأحداث في منطقة الشرق الأوسط لا تنال في العادة سوى جزء يسير ومقتطع من التغطية الإعلامية التي تركز بشكل ثابت على الأخبار السلبية التي يشعر المحررون أنها صالحة للنشر.

إن رسم كاريكاتير للنبى الكريم على هيئة خنزير، واشتغال المزيد من أعمال العنف في مدينة الخليل والثرثرة الداعية، مثلا، حول زوجة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، هي أخبار غالبا ما يتم التعامل معها بشكل انتقائي، ونادرا ما تتم متابعتها. أنها أخبار اليوم وليست أخبار الغد.

بيد أن الأسابيع القليلة الماضية كانت جيدة، إذ تميزت باخبار إيجابية عن العالم العربي. فقد أصدرت حكومة حزب العمل البريطاني الجديدة بيانين مهمين حول سياساتها: الأول جاء في كلمة وزيرة الدولة للتنمية الدولية (التي كانت تسمى وكالة الانماء الدولية) كليلر شورت أثناء غداء العمل السنوي لجمعية العون الطبي للفلسطينيين، بينما جاء الثاني في كلمة وزير الدولة للشؤون الخارجية، المسؤول عن السياسات الشرق اوسطية، ديريك فانتشيت، والذي زار الارين مؤخرا، أثناء غداء عمل بمناسبة المؤتمر الهام الذي عقده للمعهد البريطاني للدراسات الشرق اوسطية. ومع أن خطاب السيد فانتشيت كان متوازنا وبعيدا بالغة الدبلوماسية، إلا أنه انطوى على انتقاد للسياسات الاسرائيلية المتبعة في الضفة الغربية والتي تؤدي إلى «مشاعر الاحباط والغضب» وتعيد لأثمان السيد فانتشيت «عمق الاحساس الفلسطيني بالاذلال». وكان هناك دعم وتأييد

المشرق تصدر عن شركة المشرق العربي للصحافة (محدودة المسؤولية)	رئيس التحرير المسؤول محمد سلامة	الاشتراكات السنوية للأفراد ١٢ ديناراً / للمؤسسات والشركات ٢٠ ديناراً
العنوان : تلفاكس ٦١٥٢٨٢، العبدلي - ساحة الباصات المركزية خلف ارايلا، عمان - ١١١٩٦ ص ب ٩٦١٧٢ - الأردن		
الآراء والمقالات المنشورة في «المشرق» لا تعبر بالضرورة عن موقف الجريدة، وجميع الردود التي تنشر لا تنفي بالضرورة صحة المعلومات، ولكنه حق يضمنه قانون المطبوعات والنشر		